

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 5 يناير 2016 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 42 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

كما نخطط المجلس الموقر علماً أننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة على موعد مع جلسة تشريعية ستخصص للدراسة والتصويت على:

- أولاً، مشروع قانون رقم 45.15 القاضي بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة؛

- ثانياً، مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير السياحة حول حصيلة برنامج "رؤية 2020"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد يوسف محيي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمات،

في ظل الأزمة الخائفة التي عرفها قطاع السياحة ببلادنا، السيد الوزير، نسألكم عن وضعية إستراتيجية 2020، وكذا عن التدابير المتخذة لإخراج هذا القطاع من الركود الذي يعرفه؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار على طرح هاذ السؤال.

وهذه المناسبة أريد أن أقدم تحياتي بالنسبة للسنة الميلادية الجديدة

محضر الجلسة الثانية والعشرين

التاريخ: الثلاثاء 24 ربيع الأول (05 يناير 2016).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا أشرف خلق العالمين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي، الإخوان المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

طبقاً لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل مكتب المجلس من الفريق الاشتراكي بأربعة مقترحات قوانين وهي:

- 1- مقترح قانون يرمي إلى إحداث غرف للسياحة؛
- 2- مقترح قانون يرمي إلى إحداث المجلس الوطني للسياحة؛
- 3- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار؛
- 4- مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم القانون رقم 1.74.16، المؤرخ في 12 ربيع الثاني 1396، موافق 12 أبريل 1976، المتعلق بالمكتب الوطني المغربي للسياحة.

ومن خلالكم لجميع المغاربة.

غير بالنسبة للكلمة ديال أنه وضع كارثي، أنا نتظن ليست السياحة في وضع كارثي، بالعكس أنه نظرا لكثير من العوامل اللي وقعت على المستوى العالمي، السياحة المغربية أبانت عن صمودها وعن مقاومتها.

ولكن لا يتسع الوقت باش نعلمو واحد التقييم ديال الرؤية ديال 2020، نحن في إطار الآن العمل على واحد التقييم اللي غادي يكون في هاذ الستة أشهر المقبلة باش نشوفو أين وصلنا بالنسبة لأهداف ديال الرؤية ديال 2020، وكذلك ما هي النوعية ديال إعادة النظر في بعض الأهداف في هذا الإطار هذا.

ولكن السؤال اللي توصلت به يسأل بالفعل على المقالوة وماذا نعمل في إطار المقالوة. هناك برنامج تم اعتماده في هذا الإطار هذا، اللي هو برنامج وطني للإبداع والتنافسية، تتعرفوا بأنه في بداية 2012 رصدنا تقريبا 420 مليون درهم لدعم التنافسية ديال المقالوة، هناك كذلك صندوق تم الآن الموافقة عليه، اللي هو صندوق كذلك لضمان تمويل القروض البنكية بالنسبة للاستفادة للمقاولات. تم تحين نظام تصنيف المؤسسات الفندقية، هاذي مسألة اللي أساسية جدا، والآن هو في إطار التطبيق ديالو، وتقنين الإقامات العقارية بالنسبة للسياحة، وهذا يساهم كذلك في إطار المقالوة، مع العمل الذي تقوم به في إطار تحسين جودة الخدمات السياحية، خصوصا بالنسبة للمرشدين وبالنسبة لمهن أخرى متعلقة بالسياحة.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد يوسف محبي:

شكرا السيد الوزير.

ولكن بكل صراحة الوضعية كارثية للسياحة، ونعطيك بعض الأرقام بسيطة وتتعرفوها أكثر مني أنا.

بالنسبة لعدد السياح، السيد الوزير، 10 ملايين احنا فيها من 2010 لليوم، (donc) كلنا 2010، 2020 ما درنا فيها والو، ليالي المبيت تقلصت من 2014 ل 2015 ب 7% على العموم. وإلى حسبنا غير الأجانب تقلصت ب 13.5% الأجانب اللي تيدخلوا للمغرب، مدينة أكادير بوحدنا نقصت ب 9%، يعني هاذي من المدن اللي تتعيش تقولو تقريبا غير بالسياحة بوحدنا.

المداخل، السيد الوزير، ديال القطاع اللي تيدخل لنا 60 مليار فالعام ديال الدرهم واللي تتعولو عليه باش يساهم في التقليص من العجز التجاري، نقصت ب 1%، يعني 500 مليون درهم إلى حدود أكتوبر 500 مليون

درهم اللي ما دخلتش هاذ العام اللي تنقصت.

في المقابل، السيد الوزير، (le budget) الميزانية اللي ما صوتناش عليها احنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لأنها هزيلة وماشي غير ديالكم بوحدكم، احنا راه تنساءلوكم، السيد الوزير، وتنساءلو على طريقكم الحكومة ككل، لأنه القطاع قطاع أفقي، كيتداخلو فيه جميع الوزارات وجميع القطاعات.

الميزانية نزلت ل 200 مليون درهم، كين دول أخرى، السيد الوزير، اللي عندها نفس الإكراهات اللي عندهم وأكثر، لأن احنا، الحمد لله، وزارة الداخلية قائمة بالواجب والإستراتيجية ديال سيدنا فهاذ الباب هذا خلالتنا نكونو بلد آمن ما استفدنا منهاش، وهما خدموا، عندنا الأمان لأن، الحمد لله، بخير وعلى خير، ولكن آش درنا به؟ وصلنا لهاذ الأرقام اللي قلت لك، دول كدي، كالأردن، كإسرائيل كاع اللي هما عندهم الحرب، غادين في تقدم مستمر.

الناس اللي تيسثمروا، المستثمرون ديالونا، السيد الوزير، خلقوا ما يقرب من 40 ألف غرفة مصنفة من 2010 لليوم، هذا استثمار، هاذ الناس كي غيديروا يردوا فلوسهم؟

اللي خاصنا نعرفو، السيد الوزير، هو اليوم احنا نتطالبو بموارد اللي في المستوى ديال الدول اللي بحال المغرب، دول سياحية، خاصنا 3% من المداخيل ديال السياحة تمشي للسياحة، يعني خاصنا مليار و700 مليون ديال الدرهم ماشي 200 مليون، وكل شي خاصو يعمل عليها باش تكون حاضرة.

احنا بغينا، السيد الوزير، التشاور مع المهنيين، بغينا رفقة القطاع بطريقة جيدة، الإنترنت هي اللي خدمة اليوم، بغينا في التكوين بغينا الجودة، ما بغينا ش العدد، بغينا تشجيع اللغات، الله يخليك، للجميع، الناس راه تيشجعوا الناس باش يقرأو اللي تيعملوا في الميدان، تيشجعوهم باش يمشيو يقرأو اللغات باش يتعاملوا مع السواح، بغينا النقل الجوي، بغينا خلق وكالة وطنية لتسويق المعارض والمناظرات العالمية، بغينا تلميع صورة المغرب، بغينا، السيد الوزير، نعرفو واش هاذ القطاع باقي قطاع إستراتيجي أو لا، لا؟ بصرح العبارة، واش نعولو عليه ونبقاو نمشيو فيه ولا نحبسو؟ ونتطالبو، السيد الرئيس، احنا اللجنة المتخصصة وبغيها باش تسجل باش تدعي لواحد اليوم دراسي اللي نتباحثو فيه، لأن كيف قلت الوقت ما كافينشاي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد الوزير في حدود الثواني المتبقية.

السيد وزير السياحة:

صافي، غير ثواني؟

لا، غير بالنسبة.. غير نتفاهو على الأرقام.

في 2012 فاش جات هاذ الحكومة، كانت السياحة 9 مليون ديال السياح، يعني في 2013 وصلنا إلى 10.300.000، هذا هو الرقم اللي خاصنا نتعاملو به.

بالنسبة لهذه السنة العدد ديال الوافدين نزل ب 0.9%، إذن نقص ب 0.9% إلى حدود نوفمبر، ولكن بالمعطيات اللي موجودة على المستوى العالمي، وكذلك المشاكل اللي كنعرفها كثير من البلدان، بالنسبة لنا هذا إنجاز، لأنه كنا ننتظر مع هذه الأحداث اللي هي موجودة في المنطقة أنه يكون تدهور أكبر، ولكن هناك مقاومة، وهناك كذلك مناعة. هناك عمل يقوم به المهنيين، هناك عمل يقوم به المكتب الوطني المغربي للسياحة الذي يجب أن يُشكر عليه.

ولكن حتى الأرقام راه ماشي 200 مليون ديال الدرهم، راه 200 مليون ديال الدرهم هي ما هو مرصود في الميزانية، هناك 400 مليون ديال الدرهم كنتجي من الضريبة اللي هي موجودة على الطيران، هناك 150 مليون ديال الدرهم كنتجي من الضريبة المحلية، هادي راه 750 مليون ديال الدرهم، هذا مجهود اللي هو مهم جدا.

نعم، أنا أتفق معك أنه غير كافي وخاصنا نوصلو للمليار ديال الدرهم ونوصلو للمليار و300 مليون ديال الدرهم اللي هي مرصودة بالنسبة للرؤية ديال 2020، ولكن رغم ذلك هناك مجهود تقوم به الدولة، هناك مجهود يقوم به المهنيون في هذا الإطار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن ننقل إلى السؤال الثاني، بغيت نخبر المجلس المحترم أنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة وفد عن الاتحاد العربي للعمل التطوعي، وهذه المناسبة أرحب باسمكم.. إذن متمنيا لكم مقاما طيبا في بلادكم الثاني المغرب. ننقل إلى السؤال الثاني، موضوعه "الإقلاع السياحي"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل أحد منهم.

المستشار السيد محمد سالم بمسعود:

شكرا السيد الرئيس.

يشتكى مهنو قطاع السياحة من العديد من المشاكل، التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المسطرة، وعدم الاستفادة واستثمار ما تعرفه مملكتنا من استقرار وأمن، خلافا لمحيطنا الإقليمي.

لذا نساثلكم، السيد الوزير، عن السياسة الحكومية للإقلاع

السياحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الكلمة لكم للإجابة.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على طرح هذا السؤال.

بالفعل سنة 2015 كانت سنة صعبة، وكذلك الآخر ديال 2014، ولكن رغم ذلك كانت مناعة وكان هناك مقاومة. أنا بالنسبة لي السنة الماضية كانت سنة ديال الصمود في وجه كل التأثيرات الخارجية.

نعم، بلدنا آمن، ومن هذا المنبر أحبي ما تقوم به الأجهزة الأمنية، وأحبي ما يقوم به كل المغاربة من أجل أن يبقى البلد آمنا، ولكن رغم ذلك كانت صعوبات.

بالنسبة للسنة المقبلة، هناك إستراتيجية وضعناها، هاذ الإستراتيجية تعتمد على 3 ولا 4 ديال محاور.

المحور الأول وهو التنوع، ما غاديش نقاو معتمدين على سوق واحدة، هناك تنوع، يعني غادي نمشيو للسوق الألمانية، السوق الإنجليزية اللي عرفنا فيها تطور هائل بالنسبة لهذه السنة، هادي المسألة الثانية.

هناك أسواق صاعدة نريد أن نستفيد منها، السوق الروسية، أوروبا الشرقية وكذلك الأسواق العربية.

نريد أن نستثمر كذلك في إطار الطيران، ونريد أن نستمر في التطور الذي تعرفه السياحة الداخلية اللي صارت تشكل 33% من السياحة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من حزب الاستقلال، الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد سالم بمسعود:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

أولا، نتمن كذلك نحن الاستقرار اللي تشهدو بلادنا ونتمنو العمل ديال الأجهزة الأمنية اللي قايمة بدورها أحسن قيام، إلا أننا كترى، السيد الوزير، أنو الإقلاع وإقلاع سياحي ناجح كيتطلب، أولا، تحسين التنافسية فهذا القطاع، لذا نساثل كذلك مرة أخرى عن فين وصلت الإنجاز ديال المحطات السياحية؟ ما مدى إخراج المناطق السياحية الناشئة إلى حيز الوجود؟ واش كاين إشراك فعلي للقطاع الخاص بالنسبة للسياحة الداخلية واللي قلتو، السيد الوزير، أنها تشكل أكثر من الثلث ديال النشاط ديال

للمنتديات الدولية، تقولوا لنا أنه المثال والنموذج الذي نريده هو السياحة، ماشي هادي ديال وزير السياحة ولا ديال الحكومة، هادي ديال الفاعلين والعاملين والمدن المغربية والمنتخبين اللي كلهم كيشغلوا، باش يمكن لهم أنهم يجعلوا الوجهة ديالنا وجهة متنافسة. نحن في إطار العمل بأنه نحسن هذه الوجهة، ولكن كذلك من أجل أن يكون هناك استثمار أكثر.

غير بالنسبة للمحطات السياحية اللي قلت، المحطات السياحية نحن في إطار إخراجها، لأنه كانت هناك صعوبات من عند المستثمرين، كانت صعوبات اللي هي كانت بالنسبة للأزمة الاقتصادية، ولكن نشغل الآن على تغازوت بشكل حثيث، أنه بدأ العمل على فنادق، هناك فندق اللي خرج، هناك كذلك الغولف هو في إطار الخروج، وكذلك بالنسبة للسياحة الداخلية نحن نشغل على هذا، والدليل على ذلك المؤشر ديال التطور ديال السياحة..

السيد رئيس الجلسة:

اقطع الصوت.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول توفير الحماية للأشخاص في وضعية إعاقة بالشوارع والطرق الوطنية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

السيدة الوزيرة،

هل من إجراءات وتدابير استعجالية لفرض احترام الأشخاص ذوي الإعاقة بالشوارع الوطنية، وحمايتهم من تهور بعض السائقين منعدي الضمير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة بسمية الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

طبعاً، الأمر لا يتعلق فقط بالجانب القانوني، ولكن يتعلق كذلك بالجانب الثقافي وبتوعية المجتمع، لكن ما يرتبط بمهمتنا لتذليل الصعاب

هاذ السياحة؟

كأينة مجموعة من النقائص، خاصة في التأخر الملحوظ في التنزيل للمشاريع الموجهة إلى السياحة الداخلية، كإين كذلك نقص في احترام المعايير الدولية في مجال البنيات التحتية والخدمات المقدمة، لأنه الخدمات المقدمة للسائح الداخلي راه فيها بزاف ديال النقائص، واللي نذكر منها حادثة وقعت أخيراً فأحد الفنادق المصنفة في مدينة أكادير، واللي راحت ضحيتها فتاتين صغيرتين بريئتين، علاش؟ لأن ما كانش (maitre nageur) احدا (la piscine). هادي الأمور هي اللي خاصها يؤخذ بعين الاعتبار باش تكون واحد النوع من الاستجابة للإنتظارات ديال السياح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا، السيد المستشار المحترم.

في الحقيقة غير نعرفو أشنو هو الإنجازات اللي وقعت فهاذ الفترة هادي؟

60.000 سرير راه ماشي مسألة اللي هي سهلة ولا هينة، الاستثمار اللي بالغ تقريبا واحد 40 مليار ديال درهم غير ماشي مسألة اللي هي هينة، تطور كبير جدا بالنسبة للسياحة الداخلية من 25% إلى 33% ليست بالمسألة الهينة.

ولكن مجال دبا إلى بعينا نتكلمو على الجودة ديال الخدمات، خاصنا نشوفوها في إطار دراسات، نحن نقوم بدراسة على تقريبا 10.000 سائح كل 3 أشهر، وكتعطينا البارومتر، كتقول لينا واش كإين نسبة الرضى ولا ما كإيناش، نسبة العود ولا ما كإيناش، تقريبا 80% ديال السياح راضون، وتقريبا راضون عن الوجهة المغربية، وهناك اللي هم راضون بشكل محض حتى تتوصل إلى 90%. إذن، هادو مسائل اللي خاصنا لا بد أننا ناخذو بها.

واش احنا وصلنا أنه الجودة العالمية؟ مازال لم نصل إلى ذلك، ولكن احنا نعمل على هذا، ولكن، هذا راه ماشي فقط يعني أنه المحيط السياحي ديال المدن اللي هو خاصو يتحسن، خاص جودة الخدمات في الفنادق، خاص تكوين في الفنادق، خاص كذلك أنه التحفيز ديال الموارد البشرية اللي تتشتغل معنا، خاص الاستقبال في المطارات. هادو كلها أمور وأوراش نعمل عليها كحكومة، ونريد أن نحسن جودة الخدمات التي تقدم للسياح.

غير واحد القضية بالنسبة لنا احنا في المغرب، راه يحتدى بنا كوجهة سياحية على المستوى العربي والمستوى الإفريقي، فاش كمشيو

(Donc) تنقلو التعميم، إلى مشينا لدرعة، أنا نعطيك مثلا درعة- تافيلالت، ما كيناش، السيدة الوزيرة، شي حاجة سميتها بالولوجيات، ما كيناش، وحتى لكانوا تيكونوا بواحد الشكل محتشم. أرفود منعدمة فيها، يعني تيداروا أوراش، ولكن ما تنفكروش، ذاك المقاول ملي تنعطيه يدير شي ورش ولا شي أوراش ولا البنية التحتية حتى تنوسعوا الطرقات ونديرو (rond point) نصبغو ونقادو في الآخر عاد تنقلو: أ، نسينا ما درناش لهنايا الناس منين يدوزوا، وحتى لكانت بشكل محتشم.

يعني تنمى، السيدة الوزيرة، تديري شي زيارة لدرعة تافيلالت، الناس في أرفود ما عندهومش ما كيناش شي حاجة سميتها بالولوجيات نهائيا.

ومن هنا، السيدة الوزيرة، أطرح سؤالاً عريضاً:

هل سيقوم "صندوق التماسك الاجتماعي" بحل المشاكل التي يعاني منها الأشخاص في وضعية إعاقة؟ حيث تم الوقوف على العديد من الاختلالات داخله منذ انطلاقه، ويمكن إجبالها فيما يلي:

فرض التوفر على ورقة الاحتياج وبطاقة¹ (RAMED).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

نعم، طبعا الحكومة تتحمل المسؤولية ماشي قطاعيا فقط، ولكن على مستوى الالتقائية الضرورية في هذا الباب بين جميع مكونات الحكومة. بطبيعة الحال فالجال ديال الولوجيات خاصنا نتكلمو على وزارة التجهيز، نتكلمو على وزارة النقل، نتكلمو على وزارة الداخلية، نتكلمو على وزارة الإسكان، نتكلمو على الحكومة، ونحن نتحمل المسؤولية.

طبعا إلى بدينا بأي مدينة غادي نقول لي علاش هاذ المدينة، إلى بدينا بالرباط غادي نقول لي العاصمة، إلى بدينا بالدار البيضاء غادي نقول لي اقتصادية حيث كبيرة، إلى بدينا بطنجة غادي نقول لي أنها مطلة على البحر الأبيض المتوسط، اللي قلناها غادي نقولوا شي تبرير، احنا اختارنا مراكش ووجدنا تصاميم ديال مجموعة ديال المدن، الآن كين تعامل على مستوى المنتخبين وكذلك على مستوى الولاية والعمل باش أنهم ياخذوا التصاميم وينزلوها. احنا كوزارة مسؤولين على التنزيل فواحد المدينة نموذجية اللي هي مدينة مراكش.

نبغي نقول لك كذلك بأن مشروع قانون الإطار اللي صادقت عليه هاذ المؤسسة، قبل طبعا التشكيلة الحالية، سيكون فاتحة خير على الأشخاص في وضعية إعاقة في كل المجالات، لأن القانون الإطار غادي..

بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، خصوصا في هذا المجال، سواء فيما يتعلق بالمعايير الخاصة بالتشوير أو المعايير المتعلقة بالولوجيات، فقد اشتغلنا، أولا، على الجانب التشخيصي وقمنا بمجموعة من الدراسات فيما يتعلق بالولوجيات المعيارية والعمرائية وكذلك الولوجيات في النقل العمومي. اتهمينا إلى تفعيل لجنة التقييس المتعلقة بالولوجيات، لجنة أحدثت سنة 2012، ولجنة التقييس هاذي وضعنا ليا 13 معيار، لابد لأي جهة تريد أن تنشئ لولوجيات أن تحتزم المعايير 13 اللي حددناها.

ثاني شيء، كان هناك مرسوم خاص بالولوجيات، لكن لم يفعل، علاش؟ لأنه يحتاج إلى قرارات وزارية لكي تفعل على الميدان. الآن، مشاريع القرارين المتعلقة بتفعيل هاذ المرسوم جاهزة.

ثالث شيء هو متعلق بتفعيل الولوجيات، يعني أننا نزلو هاذ المبادئ وهاذ المعايير على المستوى الميداني، وكنقول لكم - ومازال كنؤكد - بأننا بدينا الاشتغال في مدينة مراكش لكي تصحح مدينة نموذجية من حيث الولوجيات، وهناك تصاميم في نفس المجال جاهزة لمجموعة من المدن، أذكر الدار البيضاء، الرباط، طنجة ووجدة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الإقصاء والتمييز وغياب ثقافة حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وعدم إدراج موضوع الإعاقة في المخططات والإستراتيجيات الوطنية وعدم تفعيل قانون الولوجيات، الذي أقره المغرب ومقتضيات المادة 9 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وعدم تكافؤ الفرص، هو السبب في معاناة هذه الفئة بعد تعرضها لحوادث سير مميتة في أغلب الأحيان، وخصوصا فئة المكفوفين اللذين هم أكثر الأشخاص عرضة لهذه الحوادث، نظرا لعدم وجود أي إشارات صوتية أو أي وسائل أو ممرات خاصة لتنبههم بالخطر.

وفي غياب كل ما سبقت الإشارة إليه، فلا يمكن تحميل المسؤولية لهذه الفئة بأي وجه كان، بل إلى الجهات المسؤولة وأعني الوزارة المسؤولة. نعم، كين مراكش كنموذج، ولكن مراكش هي مدينة سياحية، واش تختارت مراكش لأنها مدينة سياحية ولأنها معروفة ولأنها واجهة وبعينا نعطيوها يعني الشمس بالغربال؟ لأن خاص التعميم، السيدة الوزيرة، لأن مراكش ماشي بوحدنا، هي مراكش ولوحة بطبعها بموقعها هي ولوحة، وما فيهاش الطلعات بزاف.

¹ Régime d'Assistance Médicale

الباب، خصوصا وزارة الداخلية، باش نخرجو هاذ القانون 14.05 الي اليوم كنتشاورو احنا وهاذ المتدخل الأساسي معنا فيما يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذلك المصادقة ديال مشروع القانون المتعلق بالعاملين الاجتماعيين غادي يكون - مرة أخرى، أقولها - فاتحة خير على العاملين الاجتماعيين في هذا الباب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيدة الوزيرة نشكرك على الجواب، ونثن الجهود التي قامت بها وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية، حيث أنه لأول مرة يتم إعداد تقرير حول هاته المؤسسات، وتم إعداد دليل للتعريف بهذه المؤسسات.

كما قامت الوزارة بمشاورات موسعة حول أهم الإشكالات، وكما جاء في جوابكم أنه تم تعديل القانون 14.05 الذي كان فيه بعض الاختلالات وبعض الفراغات، وهذا القانون بالأخص هو أعطى مهمة التدبير للجمعيات تحت إشراف الوزارة، ولكنه نسي وضعية مهمة وهي وضعية الأطر والمستخدمين التي لم يأخذها بعين الاعتبار، لا وضعيتهم الإدارية ولا القانونية ولا حتى المالية في كثير من المؤسسات، وهذا أدى إلى صراع دائم بين الجمعيات وهذه المؤسسات.

وفي غياب وضعية قانونية وإدارية داخل هذه المؤسسات، تتعرض هذه الفئة للطرد التعسفي بدون اتخاذ المساطر القانونية، كما أنهم يتقاضون أجور هزيلة وليس لهم تغطية صحية، ولا يستفيدون من الضمان الاجتماعي ولا التعويضات العائلية.

لهذا، لا يمكننا أن نتكلم عن تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعيدا عن تأهيل الموارد البشرية العاملة في هذا الفضاء..

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك..

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أولا، أنا أثن متابعة السيدات والسادة المستشارين لما تقوم به.

احنا لا نعرف التسويق للأعمال ديالنا، ولكن ها أتا كتذكروا بأن درنا تشخيص حقيقي وخرجنا تقرير وحددنا كذلك مداخل الإصلاح، ولقينا من

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى السؤال الثاني، موضوعه وضعية شغيلة مؤسسات الرعاية الاجتماعية، الكلمة لأحد المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

طبعنا نعرف أن هناك التقاء أو تقاطع بين وزارتك ووزارة التشغيل في هذا الموضوع، ولكن نسألكم من باب أنكم الوزارة المشرفة وصاحبة المتبع والإشراف على هاذ مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

القانون 14.05 والمرسوم التطبيقي أو كلا مهمة تدبير هذه المؤسسات للجمعيات المجتمع المدني عبر لجان التدبير المحلية، ولكن هذه الجهات المسيرة سارعت إلى توظيف مجموعة من الشباب من خريجي الجامعات وحاملي الدبلومات بدون أن توفر لهم لا الحد الأدنى للأجور المتعارف عليه ولا الحقوق والتغطية الاجتماعية.

لذا نسألكم، السيدة الوزيرة، عما قتم أو ستقومون به من إجراءات لضمان حقوق هذه الشغيلة وصيانة مكتسباتها وحمايتها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم جدا، لأنه بالفعل كوضع الأصعب على واحد الوضعية الي احنا ما راضينش عليها ديال العاملين الاجتماعيين.

وكيفما كتعرفوا أن العاملين الاجتماعيين كيشغلوا مع جمعيات مسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية. مع كامل الأسف، ليس هناك ما يجمع بين الطرفين من تعاهد. كذلك لا تخضع هذه العلاقة لمدونة الشغل، لذلك هناك تدني الأجور وتفاوت، كتنلقى واحد فزاكورة عندو 1500 درهم وواحد في مكناس عندو 5000، 6000، 7000 درهم، وهاذ التفاوت لا يمكن أن يرضينا. ناهيك على عدم وجود التغطية الصحية وغيرها من ظروف العيش الكريم، احنا واعييين بهذا الأمر.

لذلك، قمنا بواحد العمل مهم جدا إصلاحي على مستوى تعديل القانون 14.05 الساري به العمل منذ 10 سنوات، وكذلك نشغل على نص ديال العاملين الاجتماعيين اللي كيمسهم هما في الحقوق ديالهم وفي الواجبات ديالهم.

فاحنا نأمل، إن شاء الله، بهذا الإصلاح، بمعية جميع المتدخلين في هذا

واحد التطور كبير جدا فيما يخص التجهيزات ديالها. فاللي كيزور الآن المدن ديال وجدة ولا ديال فكيك ولا ديال بوعرفة ولا ديال بركان ولا ديال الناظور، فما عندها حتى شي علاقة مع اللي كانت عليه هاذي 10 سنوات ولا 15 سنة، نفس الشيء بالنسبة للربط بالشبكة ديال الكهرباء وبالنسبة للماء الصالح للشرب، إلى آخره. والناس، واحد العدد ديال الناس كينساوا على أن المناطق الشرقية قبل 5 سنوات فقط راه ما كانتش عندهم (l'autoroute) غير هاذي 5 سنين، والحمد لله الآن راه ما بقاتش.. وليتي كتوصل لوجدة بحال أي منطقة في المغرب مرتبطة بالطرق السيارة إلى آخره.

هذا ماشي معناه أن راه درنا اللي فيه الكفاية وس، فراه كتعرفوا العناية ديال جلالة الملك بهاذ المناطق، راه كيزورها باستمرار، بعض المرات جوج ثلاثة المرات في السنة، وبفضل هاذ الرعاية فالمجهودات، إن شاء الله، ستواصل في نطاق البرامج الجديدة، خاصة ديال المناطق القروية، فبلا ما نعطيكم الرقم ديال الجهة الشرقية، فأرقام مهمة جدا، إن شاء الله، راه إلى تنجزت هاذ المشاريع كلها راه غتعتطي انطلاقة أخرى، إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا بأن لا أحد ينكر، كما تكلمتم عن الحدود الشمالية، هاذي مسألة واضحة، ولكن يؤر التوتر وفي خضم ما تمر به بلادنا بكل صراحة من تحديات اقتصادية وسياسية، فأصبح من الضروري فتح نقاش عمومي حول تنمية المناطق الحدودية، خصوصا، السيد الوزير، لأن هناك عملية ديال التهريب بجميع أشكاله، ثم أخطر من ذلك المسائل ديال الإرهاب، خصوصا عدد المهاجرين اللي كيتوافدوا على بلادنا من تيدوزوا؟ التخوف ديالنا هو غادي تدوز مسائل أخرى، خصوصا بأن المغرب فعلا كان من السباقين فيما يخص استطاع بناء سيجاج إلكتروني على مساحة 40 كيلومتر، إلى حين برنامج هناك 70 كيلومتر بين السعيدية وبنو حمدون اللي تابع لجرادة، ثم المنطقة الشرقية بكل صراحة اللي ذكروا، السيد الوزير، هي أكبر منطقة متضررة، خصوصا تحت وطأة إغلاق الحدود واللي المغرب كيختار سنويا واحد 2% من الناتج الوطني الخام، بما يقدر 18 مليار ديال الدرهم.

إذن هناك نماذج، السيد الوزير، خصوصا إلى جينا غادي ناخذو واحد النموذج ديال بين سويسرا وفرنسا اللي كين واحد غنخلتو تما مناطق صناعية إلى غير ذلك، بين حدود المكسيك وأمريكا كذلك اللي عملوا فيها مناطق صناعية.

واحنا في ظل هاذ الجهوية المتقدمة وفي ظل المجهودات ديال صاحب

مداخل الإصلاح على المستوى التشريعي، خاصنا نصلحو القانون 14.05 وكذلك نضعو قانون ديال العاملين الاجتماعيين.

ولكن ريثما يخرجوا هاذ القوانين احنا درنا واحد الإجراء، الاتفاقيات التي تجمع بين الوزارة والمؤسسات التابعة لها والجمعيات المسيرة للمراكز، شرطنا عليهم باش يجتروا (le SMIG²) بالنسبة للعاملين الاجتماعيين، يعني كنعقولو احنا كندعموكم في التسيير، ولكن في المقابل خاصكم تضمنوا الأجر الأدنى للعاملين في هذا الباب.

ومن جهة ثانية، درنا واحد البرنامج ديال التكوين للعاملين الاجتماعيين باش تؤهلهم، وفي التأهيل ديالهم طبعا غادي تكون واحد (la valorisation) وبالتالي كنعطو بأننا وضعنا يدينا على الداء، وبدينا الخطوات الأولى في إصلاح المنظومة المتعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والعاملين بها.

السيد رئيس الجلسة:

والآن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الداخلية، والسؤال الأول حول تنمية الأقاليم الحدودية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد امحمدي:

تعتبر المناطق الحدودية جغرافيا وتاريخيا مناطق ذات حساسية بشكل تصبح معه تنمية هذه المناطق الحدودية رهانا جيو إستراتيجيا لضمان إدماج تلك المناطق في منظومة التنمية الاقتصادية الوطنية، وأحد أهم عوامل الاستقرار في تلك الأقاليم، حيث باتت ظاهرة التجارة الموازية والتهريب بالفضاءات الحدودية المغربية تتبوأ درجات غير مسبوقة في سلم المخاطر الإستراتيجية المهددة لأمن البلاد واقتصاده.

لذلك، السيد الوزير، السؤال ديالنا حول هذا: ما هو تصور الحكومة في مجال تنمية الأقاليم الحدودية في أفق إدماجها في منظومة التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد حصاد، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

فبالنسبة للأقاليم الحدودية، ما نهضرش على الشمال لأن، تبارك الله، راه ولى في واحد المستوى عالي جدا من حيث التجهيزات، غنهضر فقط على المناطق الشرقية واللي ما يمكنش شي واحد ينكر على أنها عرفت

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

عن جلب المستثمرين ورؤوس الأموال، غير أن هذه التجربة أبانت عن وجود اختلالات كبيرة على مستوى تفعيل هذا النظام بالشكل المطلوب، وهو ما أوجع احتجاجات المواطنين في طنجة ودرجة أقل من الرباط والدار البيضاء.

بناءً عليه نسألكم، السيد الوزير المحترم:

هل هناك من دراسة وتقييم لهذا النظام؟

ما هي استراتيجيتكم المستقبلية لتصحيح الإشكاليات الناجمة عن التدبير المفوض؟

وهل هناك من اقتراح لتغيير هذا النظام، مادام أنه لم يحقق أهدافه الأساسية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه اختلالات التدبير المفوض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين والمستشارات المحترمت،

في نفس السياق ديال التدخل ديال الزميل ديابي، فعلا استفادت واحد العديد ديال الشركات الأجنبية من تدبير وتسيير العديد من المرافق بالمدن الكبرى، بما يتعارف عليه بالتدبير المفوض خلال السنوات الأخيرة.

أتم، السيد الوزير، عشتم مؤخرا وقائع مدينة طنجة، التي كنتم واليا بها وكانت زيارتكم الأخيرة بمصاحبة رئيس الحكومة لمتابعة المشاكل التي جات على إثر الاحتجاجات ديال المواطنين.

اليوم السؤال ديالنا، السيد الوزير، هو يصب بعد هذه التجربة وبعد الاجتماعات التي عشتوها شخصيا، ما هي التدابير التي قتمت بها والتدابير التي مزع القيام بها، للأخذ بعين الاعتبار أولا ضعف الآليات ديال التتبع، وثانيا بعض الاختلالات التي كنعرفها دفاتر التحملات المتعاقد عليها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على السؤالين المتعلقين بالتدبير المفوض.

السيد وزير الداخلية:

شحال؟ (six minutes) 6 دقائق؟ ما غناخذهاش كلها.

هاذ المسألة ديال التدبير المفوض كل شي الظروف فاش نتجانأ لهاذ النمط هذا ديال التسيير ديال المرافق، خاصة ديال الماء والكهرباء، راكم

الجلالة اللي اعطا ورش ديال المشاريع الكبرى اللي غتكون في الجنوب، علاش ما غنكروش خصوصا بأن ليست الحدود الشرقية بوحدها اللي فيها المشاكل، ولكن هناك الحدود الجنوبية مع موريتانيا، خصوصا واحد المنطقة اللي تلقبت بقندهار. علاش ما تفكرش الدولة بأنها تعمل مناطق صناعية اللي بكل صراحة، خصوصا بأن هناك اليد العاملة اللي محتاجة بأمس الحاجة للاشتغال، ثم غادي ندفعو بلادنا باش غادي تكون فواحد المستوى، خصوصا بأن - كما قلت السيد الوزير - المشاكل اللي كتعجي لنا احنا للمغرب والتخوف ديالنا بكل صراحة لأن احنا نطمأنو على الأمن ديال المغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

فهاذ الوقت القصير بغيت جوج ديال المسائل، واحدة نطمأنو على أن الحدود الشرقية آمنة، راه، الحمد لله، كين القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي قائمين بالواجب دياهم راه حتى شي حاجة ما كتدخل، الحمد لله. والحاجة الثانية، أنا متفق معكم بأن من ناحية الرواج ومن ناحية فرص الشغل إلى آخره، كين مازال مجهودات خاصها تدار، وراكم كنعرفوا على أن من جملة الاختصاصات ديال الجهات الجديدة وهي التنمية الاقتصادية ديال.. وتبارك الله، راه الإمكانيات غادي يتعطوا للجهة الشرقية باش إلى بغت تدبير مناطق صناعية وإلى بغات تدبير (les zones d'activités) اللي يشتغلوا فيهم الناس راه في إماكنهم واحنا تنساعدهم عليهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني والثالث تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة، السؤال الأول موضوعه تردي خدمات التدبير المفوض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمتين،

وقعت مجموعة من الجماعات الحضرية عقود مع شركات من أجل التدبير المفوض لقطاع حيوي كالكهرباء والماء والصرف الصحي.

ولقد تم اللجوء إلى هذا النظام على اعتبار أنه ضرورة ملحة لترشيد نفقات الدولة وضمان استمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فضلا

التزويد العادي بالماء والكهرباء في ظروف جيدة ومناسبة لفائدة السكان. هذا هو الهاجس الأساسي عندنا، ولحد الآن، لحد الآن ما عندناش أي حل آخر من غير اللي كاين دابا، لأن واحد العدد ديال الناس كيطلبوا بفك الارتباط، ميزان، فك الارتباط ميزان، ولكن ميزان غير بالكلام. راه إلا بغيتي تفك الارتباط، أولا، التكاليف ديالو محممة جدا، ثانيا خاص يكون عندك حل موجود اللي يمكن ياخذ مباشرة (la gestion) ديال هاذ المرافق هاذي.

إذن في انتظار أن هاذ الجماعات يكون عندها تصور واضح، بالمساعدة ديالنا من طبيعة الحال، هاذ (les contrats) راه ما بقاش فيهم، واخا، لأن المدة، المدة كاين اللي بقي فيها 10 سنين، ولا 11، راه دغيا كندوز. ما كاين لاش نخلقو مشكل كبير قديو قداش وبتكاليف مالية محممة جدا. المهم هو - كما طلب واحد العدد ديال الإخوان - المراقبة تكون أكثر صرامة والتتبع يكون أكثر دقة، وإن شاء الله، المهم هو هاذ المرفق يبقى يتمشى بصفة عادية، والمواطنين ملي يحل الروبيني ديالو ولا ملي يشعل الضو، يكون عندو، يكون عندو... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير.
الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم السيد الوزير على الجواب ديالكم المقنع.

غير في الحقيقة، هي كاينين اختلالات، ما غاديش نكرهم، كاينين اختلالات فهاذ الشركات، وكاينين، كيف ما قلتوا السيد الوزير، كاين عقود، بنود فهاذ العقود اللي ما محترماش. هذا هو اللي كاين، ذوك العقود والبنود اللي كاينين فهاذ العقود، كناش التحملات اللي كاينين، ما كيحترمومش هاذ الشركات. هذا هو الخلل الكبير اللي كاين ما بين المواطنين وهاذ الشركات.

وهاذ الشي ما قلناش احنا، السيد الوزير، لأن هناك العديد من المؤسسات العمومية، منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللي اعطى تقرير فهاذ الإطار هذا، هاذ الشي ماشي قلناه احنا، المجلس الأعلى للحسابات الذي قدم تقريرا أسود على هاذ الاختلالات اللي واقعين من هاذ الشركات.

ولهذا، السيد الوزير، احنا نتعرفو المجهود الجبار اللي كقوموا به، والإغانات الكبيرة اللي كتعطيوها لهاد الجماعات الحضرية باش يمسيوا فهاذ الاتجاه، لأن كنعرفو واحد العدد ديال الجماعات ما عندهومش قدرة باش

عرفتوا الحالة اللي كانت عليها الشبكات ديال الماء والكهرباء داخل بعض المدن، هاذي ما كاين لاش نرجعو لها.

أعود فقط للاختلالات الحالية، هاذ الاختلالات فيها جانبين:

الجانب الأول هو المرتبط بالعلاقة ما بين هذه الشركات والمواطنين، فاللي تلاحظ مؤخرا، خاصة لا في مدينة طنجة ولا في الرباط ولا في الدار البيضاء، هو أن هناك أغلاط كثيرة جدا تقع في الفواتير ديال الزبناء، ومن طبيعة الحال هاذ الأغلاط عندها واحد الأسباب متعددة جدا وكل شي كيغرفها، (soit les conteurs) كاع ما كيمشيو يشوفوهم، (soit) كيكون العدد مشترك ما موجودش والناس كتجيبهم فواتير غالية، إلى آخره.

هاذ الاختلالات كلها تعالجت مؤخرا، ماشي غير تعالجت فقط ولكن طلبنا من الشركات باش قبل ما تصيفط الفواتير للزبناء تكون المراقبة ديالها، المراقبة ديالها معناه أن الفاتورة ملي كتجي وكتبان على أنها غير عادية، يعني فايته كثير ذاك المعدل ديال الاستهلاك العادي، فقبل ما تصيفطها للزبون خاصها توقعها وتدير التحريات ديالها باش تشوف واش هاذ الاستهلاك كاين ولا ما كاينش.

طلبنا منهم كذلك باش المواطنين اللي تيجيو يشكبو على الفاتورات ديالهم، باش الشركات تاخذ بيديهم وتبقي معهم حتى تفضي المشكل وتشوف المشكل منين جا، إذن هذا الجانب المتعلق بالعلاقات مع المواطنين.

كاين جانب آخر اللي هو متعلق بالعلاقة بين هذه الشركات والجماعات المعنية، اللي عطاتها التدبير المفوض، فسمعت على أن العقود ماشي، اسمح لي، اسمح لي، ما يمكنش لي نشوف من جوج جوايه، سمعنا على أن العقود ما هياش دقيقة، أوكد لكم على أن العقود دقيقة جدا وحجمها كبير جدا، يعني بواحد الدقيقة ما كتصورهاش، الإخوة اللي كيغرفوا هذه المسألة هاذي كيغرفوا على أن..

إذن هاذ القضية ما فيها حتى شي حاجة، اللي كاين هو أن واحد العدد ديال المسائل اللي كانت فهاذ العقود هاذي، هاذ الشركات ما دارتشي، وهاذ الاختلالات خرجت لا فالتقارير ديال المجالس الجهوية للحسابات، وخرجت كذلك فالتقارير ديال المصالح اللي هي مكلفة بتتبع ومراقبة هاذ الشركات.

فكل هاذ الاختلالات، تخذات واحدة بواحدة، وكلها هاذ النواقص كلها، دخلت للمراجعة ديال هاذ العقود هاذي. بالنسبة للدار البيضاء منذ عدة سنوات. بالنسبة لطنجة والرباط هي حاليا في طور الإنجاز.

كونوا متيقنين على أن نظرا للدقة ديال هاذ العقود هاذي، راه ما كاين حتى شي اختلال اللي غادي يقوت بلا ما تكون عليه محاسبة، لا مادية أو (une pénalité) وإلى آخره.

بالنسبة للنظرة المستقبلية، نفس السؤال راه كان تطرح على السيد رئيس الحكومة هنا، وجواب عليه، هو المهم عندنا، المهم عندنا هو تأمين

للملاءمة بين جميع القوانين المرتبطة بهذا الموضوع واستحداث إجراءات جديدة من أجل التتبع الدقيق لتنزيل هاذ الشركات.

نحن أيضا الدراسة، قبل اختيار أي صيغة من صيغ ديال التدبير المفوض، سواء التدبير المباشر أو الشركة بين القطاع العام والخاص، هاذ الأمور كلها ينبغي أن تتجه نحو التدبير الأمثل لتقديم الخدمات يعني الجودة للمواطنين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات فيما تبقى.. ما بغيتيش؟
شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع، موضوعه تنمية الكفاءات البشرية للجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى حركات:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون.

السيد الوزير،

باعتبار الهوية المتقدمة تمثل مشروع مجتمعي على درجة كبيرة من أهميته، ستكون له دون شك انعكاسات على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبغض النظر على الصلاحيات والسلطات التي سيتم منحها للجهات والموارد المالية التي سيتم تخصيصها لها، فإن رأس المال البشري يظل عاملا حاسما ورهانا رئيسيا لنجاح مشروع الهوية المتقدمة.

في هذا السياق، السيد الوزير، ما الذي قامت به الحكومة لتنمية الكفاءات والموارد البشرية، سواء بالنسبة للمنتخبين المحليين أو الموظفين بالجماعات الترابية والمصالح اللامركزية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

كما جاء في التدخل ديالكم فنجاح ديال الجهات في حلتها الجديدة من طبيعة الحال مرهون بأمرين أساسيين مهمين:

أولا، راكم كنعرفوا هاذ الشيء، هي الموارد المالية، إلى ما كان موارد مالية ما غادي يكون حتى شي حاجة، ولكن أهم من الموارد المالية وكل شيء هي الموارد البشرية، هو بنادم، هو الناس. وهاذ الموارد البشرية فيها جوج ديال

يمولوا هاذ المسائل هادي، لو ما كانتش المسائل والتمويلات ديال وزارة الداخلية، راه هاذ الجماعات راه ما غيقدروش يمشيو هاذ المسائل هادي.

زيادة على هذا، السيد الوزير، كايين واحد العدد ديال الاختلالات، منها هاذ الشركات هاذو، راهم ولاوا كيتلاعبوا حتى على المواطنين دياولنا السيد الوزير. راه واحد الحد ديال القضايا، اللي هي مطروحة أمام المحاكم، كيكون موظف واحد السيد، شوية كيطلقو لشركة أخرى، يقول له، أنا ماشي أنا اللي بقيت، راه ولت شركة أخرى، هاذ الشيء واقع عندنا غير في واحد.. هذا ماشي غير فالماء الصالح للشرب والكهرباء، وإنما حتى فالأزبال وفي المسائل اللي هي هاذك، اللي هي مطروحة، راه ولينا عندنا الحين لواحد العدد ديال الوكالات، كيقول غير آسفي، كايينة الوكالة الحضرية اللي باقة، راه ما عندناش حتى شي إشكالية.

كايين كذلك غير النقل الحضري، في آسفي، ماشي مجال الدار البيضاء، عندنا مشاكل في الدار البيضاء والرباط غير في النقل الحضري. إلى عاوننا هاذ الناس واعطيناهم اعتمادات معمة راه غادي تكون عندنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارات والمستشارين،

نتمن الجواب ديال السيد الوزير، نتمنه عاليا، بالاعتراف أنه تم هناك اختلالات الوقوف عليها ونتمن الإجراءات المتخذة في الوقوف على إصلاح هاذ الاختلالات.

كايين 3 ديال المستويات: أولا، الشق المرتبط بالمرتفقين يعني المصالح والحقوق ديال المرتفقين، ثم المصالح ديال المستخدمين فهاذ الشركات ثم الشق المرتبط بالجماعات الترابية.

نتمنى من السيد الوزير أن تتم مصاحبة المجلس الترابية الحديثة، التي تم تشكيلها لكي لا تقع في الأخطاء التي تم الوقوع فيها سابقا. هناك مجموعة من القطاعات، النقل، النظافة، المطارح، مجموعة من القطاعات فيها دفاتر تحملات تشوبها اختلالات، مثلا فأكادير كايين مطرح، كايين الشركة التي تدبر المطرح، هناك إشكال بيئي خطير ينبغي الوقوف من جديد على هاذ الاختلال لأن كايين (Lixiviât)، هاذك غادي يشكل واحد الإشكال خطير جدا ينبغي معالجته.

ثم أيضا هناك تشكيل مجموعة التجمعات ديال الجماعات الترابية فيما يتعلق بالنقل الحضري، نتمنى إسراع إعادة النظر في القانون المنظم 54.05

الإدارات الأخرى وشروط تحمل المسؤولية، السيد الوزير؟
في غياب ذلك، فإن الجهوية ستبقى عاجزة على تحقيق الأهداف
مادامت الجماعات الترابية محليا تعيش على إيقاع الخصاص المادي والعوز
البشري المهول.

السيد الوزير،

خاصكم تديروا شي قانون يعطي للإدارة هامش القرار والمنتخبين ما
يقاوش يتحملوا مسؤولية كثيرة ويديهم مكنتة.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

التعقيب الوحيد هو أن هاذ الشي كلو اللي قلتوا مزيان، راه في يد
الرؤساء راه ما كين حتى شي حاجة في يد.. احنا اللي غنستنتج من الكلام
ديالك هو خاصنا نراقبو أكثر العمل ديال الرؤساء، لأن وزير الداخلية هو
اللي كيسني كيجزي على التعيينات اللي كندار، فرما خاص الاحتياط شوية
أكثر، أما هاذي مسؤولية ديال الرؤساء، وخاص كل واحد يفكر بالمنفعة
العامة، قيل - كما قلت - المنفعة اللي هي قريبة تكون حزبية أو غير حزبية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعه دور وكالات تنمية أقاليم الشرق والشمال
والجنوب في ظل الجهوية المتقدمة.

في هذا الإطار أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة
والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشرى العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

في إطار إرساء التنظيم الترابي اللامركزي الجديد القائم على الجهوية
المتقدمة، باعتبار أن الجهة تحتل دور الصدارة في إعداد وتتبع برامج التنمية،
ونظرا لأنه الدور ديال وكالة تنمية أقاليم الشمال والشرق والجنوب تقوم بنفس
الأدوار في مجال التنموي، ونظرا للتقاطع اللي تحصل في تداخل
الاختصاصات، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لتفادي هاذ
التداخل في الاختصاصات. كما نسألكم، السيد الوزير، عن دور هاذ
الوكالات مستقبلا في ظل الجهوية المتقدمة.

العوامل، هو، أولا، كيخص الجهات يكون عندها إمكانية ديال استقطاب
أحسن الكفاءات للعمل داخل الجهات، هذا هو العمل الأول اللي خاصنا
نديرو به. وباش تستقطب أحسن الكفاءات تيخص التحفيز ديالهم،
التحفيز ديالهم لا من الناحية النوعية ديال العمل، تكون عندهم واحد
المسؤولية داخل الجهة، إلى آخرة، ولكن كذلك من الناحية ديال الخلاص
ديالهم وديال.. هذا هو اللي كنشغلوه عليه مع السادة رؤساء الجهات، فمثلا
بالنسبة للمديرين العاملين ديال الجهات، اقترحنا عليهم واحد (le contrat)
واحد العقدة (type)، كنظنوا على أنه غادي تكون محفزة، إن شاء الله،
غادي تكون محفزة لأن فيها واحد الراتب اللي هو لا بأس به، وكنظن غادي
يجيب الكفاءات، ونفس الشيء، إن شاء الله، بالنسبة للأطر المسؤولة
هي الأخرى داخل الجهات.

والحاجة الثانية من طبيعة الحال بعد استقطاب الأطر الكفأة هي من
طبيعة الحال التكوين ديالهم، لا فيما يخص الإلمام التام بالتقنيات والمساطر
الإدارية والقانونية إلى آخرة، وهاذ التكوين هذا يمكن يكون لا بالنسبة
للأطر ديال الجهات ولا حتى بالنسبة لبعض المنتخبين اللي هما كيساهموا
في التسيير.

فهذا احنا يلاه في البداية ديال هاذ المشروع الكبير جدا، وأنا متفق مع
الإخوان على أن إلى كين شي أهمية خاصها تعطى في الأول، خاصها تعطى
للعامل البشري أولا، لأن من بعد ملي يكونوا الناس في المستوى مكلفين
بهذا الجهات، خاصة من الناحية الإدارية، فكل شي غادي يتمشى مزيان من
بعد، وإلى كان العكس فلا قدر الله غادي نكونوا كلنا أخطأنا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد المستشارين من أعضاء الفريق.

المستشار السيد مصطفى حركات:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم.

لكن أتمنى أن تعمل وزاراتكم على وضع الشروط اللازمة لريخ رهان
الجهوية في بعدها التنموي. وارتكازا على تنمية القدرات الوظيفية لرأس المال
البشري، السيد الوزير، فانطلاقا من تجربتي كمنتخب محلي، بالضبط
بالجماعات الحضرية بالمحمدية، أكاد أجزم أن التخصيص على إحداث مديرية
عامة للمصالح الجماعية في وضعية إدارية تتسم بالحمود والنمطية، لم تحقق،
السيد الوزير، الأهداف المرجوة، إذ لم يتم التفكير الجدي في استئصال كل
مظاهر القصور الإداري الذي تعيشه جل المؤسسات المنتخبة، ولا داعي
للتركز بطبيعة على القصور.

وعليه، مازلنا ننتظر معرفة شروط التعيين في هذه المناصب، السيد
الوزير، الذي لازال، للأسف، خاضعا للولاء الحزبي، كذلك متى
ستعملون على إقرار التنظيم الهيكلي للجماعات بنظام تحفيزي على غرار

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

فحقيقة هاذ السؤال مطروح، لأن القانون الجديد ديال الجهات ينص على أن غادي تكون وكالات جديدة، المسماة "الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع"، وفي نفس الوقت هناك في بعض المناطق كين في 5 ديال الجهات، فهناك وكالات اللي هي موجودة حاليا.

فالسؤال اللي مطروح هو واش تبقى هاذ الوكالات تشتغل وتجي وكالات جهوية تشتغل يعني بصفة متوازية، ولا نغيرو القانون ديال الوكالات حاليا، باش تولي هي الوكالات لجهوية بالنسبة ل..

فالاختيار اللي وقع هو الاختيار الثاني، معناه أن الوكالات اللي موجودة الآن، أي وكالة الشمال ووكالة الشرق ووكالة الجنوب هي اللي غادي تولي الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع التابعة للجهات، فغادي نوفر، الحمد لله، هاذوك المستخدمين اللي (déjà) عندهم تجربة في تسيير المشاريع، إلى آخره.

إذن بالنسبة لهاد الجهات هاذي غادي تكون بالنسبة لهم مزيانة وبالنسبة للدولة كذلك مزيانة، لأن باش ما يكونش تضارب في الاختصاصات ما بين هاذ الوكالات وما بين..

بصفة خاصة بالنسبة لوكالة الجنوب، كما كتعرفوا عندهم.. الوكالة عندها (des antennes) يعني اسميتو تمثيلات في كلمم وفي الداخلة وفي العيون، فهاذ التمثيلات هي اللي غتكون النواة الأولية للوكالات الجديدة الجهوية. فمشروع القانون هو الآن في طور التحضير وإن شاء الله في أقرب وقت، ربما في أعقاب شهر ولا شهرين غادي يوصل عندهم للمصادقة عليه، ومن طبيعة الحال لا بد أن أؤكد..

(توقف السيد وزير الداخلية ريثما ينتهي آذان صلاة المغرب)

السيد رئيس الجلسة:

الرصيد ديال الوزير فيه دقيقة ردها..

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

قلت أن مشروع القانون اللي غادي يتعرض عليكم سيضمن الحقوق ديال العمال بطبيعة الحال، اللي غادي يتي نفس الحقوق اللي عندهم الآن، نفس الامتيازات. وكذلك الشأن بالنسبة لكل المتعاقدين مع هاذ الوكالات، فغادي تكون الحقوق دياهم مضمونة من طبيعة الحال للاستمرارية، فهذا هو اللي كنظن أحسن حل بالنسبة لهاد الموضوع.

وشكرا لواقع السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، طبعا نشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات المهمة المتعلقة بتوضيح هاذ السؤال أو التساؤل الذي طرحه الفريق. وبالمناسبة نؤكد ونثن الدور المهم والرصيد الإيجابي لوكالات تنمية أقاليم، لا سواء الشمال أو الجنوب أو الشرق، ومساهمتها في التنمية المحلية والتراكم اللي خلقتو على مستوى التنمية أو المساهمة في التنمية المحلية على مستوى هذه الأقاليم.

لكن، انسجاما مع جوابكم، السيد الوزير، ربما أن تغيير المقننات القانونية لهاد الوكالات سيخلق هناك التزامات، من قبيل مثلا الالتزام ديال وكالة تنمية أقاليم الشمال في إطار برنامج التنمية المندمج مع الاتحاد الأوروبي.

إذن هناك دعم يقدم لهذه الوكالات في إطار اتفاقيات سابقة، فبالتالي هاذ التغيير ربما سيخل بهذه الالتزامات، فبالتالي واش هناك تصور واضح لهذه المسألة المتعلقة كما قلت بالالتزامات السابقة لهذه الوكالات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

التصور اللي عندنا هو أن غادي تكون هناك استمرارية تامة فيما يخص العمل ديال الوكالة كيف كانت قبل، فحتى من ناحية الاعتمادات اللي كانت كتعطى ليها من قبل، فهاذ الجهات ما بغيناش، ما يمكنش هاذ الجهات يتنقص لها شي حاجة من ذاك الشيء اللي كان عندها قبل، خاصة بالنسبة للأقاليم الجنوبية، فمن طبيعة الحال غتكون الاستمرارية التامة، وهاذ الشيء غيكون مضمن في القانون، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس، موضوعه مراقبة أسواق الجملة للخضر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

كيف مسيرة الآن تنظن ما خاصهاش تبقي، وحتى الفلاحة - راكم كتعرفوا هاذ الشي - حتى الفلاحة راه ملي تيمشي لسوق الجملة راه تقريبا ما غقولش كلمة، راه كيتريش، لأن ماشي معقول حتى شي واحد ما كيستفد من هذه الوضعية هاذي إلا بعض الأشخاص اللي هما راكم كتعرفوهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة عندما طرح الفريق الاستقلالي هذا السؤال كان ينتظر أنكم تجهلون ما يروج، غير أننا اليوم نؤكد ما قلتموه، السيد الوزير، ولكن نود إصلاح ما استعنا، لأن هذا أمر يهدد سلامة المواطنين، عندما نلاحظ كيف توضع البضائع داخل هذه الأسواق، ناهيك عن اقتصاد الربيع الذي تشهده معظم الأسواق.

نحن لسنا ضد من يستفيد الآن، سيما إذا لاحظنا أن جل المستفيدين هم قدماء المحاربين والمتقاعدين من الجيش، كلهم أناس أسدوا البلاء الحسن خدمة للوطن، فما على الوطن إلا أن يجازيهم، غير أن وضعيتهم الصحية اليوم تقتضي منا البديل، والبديل قد أشرتم إليه، السيد الوزير، في نظام آخر جديد، يمكننا أن نستدرك، أولا، استرجاع المبالغ المالية التي تضخ في صندوق الجماعة وثانيا القطع مع التسيب، لأن اليوم الأسواق، انعدام الحراسة، انعدام النظافة، وسأعطي مثال تطوان مثلا، تمت هناك وعود وتم استبدال الوكلاء بوكلاء آخرين، الشيء الذي أغضب هؤلاء التجار البسطاء، الذين لا حول لهم ولا قوة، ينتظرن تدخلكم، السيد الوزير، للحد من هذا التسيب، وهذا هو الموضوع الأهم في سؤالنا، اليوم هناك، بالخصوص تطوان تشتكي مئات التجار يضيعون ويُعرضون للضياع، فنلتهم الحزم والحسم حتى لا تبقى الأسواق عرضة للتسيب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب إذا أراد.

السيد وزير الداخلية:

الكلام مفهوم، وكنظن احنا متفقين، ما كين حتى شي اختلاف في هذا الموضوع هذا. وشكرا.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

من الملاحظ أن أسواق الجملة للخضر تشهد بعض الممارسات اللاقانونية وغير التنظيمية، بالإضافة إلى الإهمال الذي يطال البنية التحتية لهذه الأسواق، زيادة على بعض الممارسات التي لا تشرف هذا القطاع.

لنا نسألكم السيد الوزير:

ما هي التدابير والإجراءات التي ستخذها الحكومة لتنظيم هذه الأسواق ومحاربة الفوضى والتسيب؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

فالمشاكل ديال أسواق الجملة كظن ما كابينش اللي ما كيعرفهاش، خاصة فيما يتعلق بالصعوبة الكبيرة للمراقبة، ما يمكنش في النظام الحالي اللي هو نظام يعتمد على الوكلاء، ما يمكنش تكون مراقبة دقيقة لهاذ الأسواق هاذي، ما كابينش شي سوق ديال الجملة الآن في المغرب اللي ما عندوش المشاكل اللي كتضيع أموال كثيرة جدا على الجماعات المعنية.

فهاذ النظام دازت عليه أكثر من 50 سنة، كظن من 62 و63 ما تبدلش تماما، مازال النظام ديال الوكلاء، مازال النظام ديال (les appels d'offre) مازال واحد العدد ديال...

فاللي كين واللي كتقولو احنا وهو هاذ النظام خاصو يتغير، خاصو يتغير، بطبيعة الحال كين واحد العدد ديال الناس اللي هما كيستافدوا من المداخل ديال هاذ الأسواق، وبطبيعة الحال ما خاصهموش يضيعوا إلى كان شي تغيير، ولكن في نفس الوقت المسؤولية ديالنا كلها ما خاصناش نخليو هاذ الشي كيف هو. ذاك الشي علاش في القانون التنظيمي ديال الجماعات، لأن كان القانون القديم كان ما يمكن لكش تدير حتى شي حاجة أخرى من غير ذاك الشي اللي كين، فالقانون الجديد التنظيمي ديال الجماعات دخلنا الإمكانية ديال الجماعة باش تشوف شي نظام آخر مخالف لما هو معمول به الآن عن طريق شركات، أما الشركات تابعة للجماعات المحلية إذا بغت تخلقها أما الشركات بتشارك مع وزارات أخرى أولا مع قطاع عمومي آخر، أو حتى شركات مع القطاع الخاص إذا بغت.

فخاصنا ندوزو لهذا التنفيذ ديال هاذ الشي في أقرب وقت، لأن كما كيعرف الجميع - وكنظن كل شي متفق على هاذ القضية هاذي - الأسواق

مخافة ضربة طائشة من مجرم قد تكلف الناس حياتهم أو المساس في أرزاقهم.

لذا نسألكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير التي سيتم اتخاذها للحد من هذه الجرائم؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالوضع الأمني.

السيد وزير الداخلية:

شكرا.

بعض المرات تنشوف في التلفزيونات ديال الخارج وزارة الداخلية دائما عندهم نفس الوضع الأمني، الجرائم، إلى آخره.

اللي بغيت تقول لكم هنا، هو، أولا، ما كاينش انفلات أمني في بلادنا، لأن الانفلات الأمني معناه أن الأمن خارج السيطرة، هاذ الشي ما يمكنش تتكلمو عليه، خاصة وأن - راكم كتعرفوا هاذ الشي - أن بلادنا، الحمد لله، دابا على الصعيد الدولي راه مشهود لها بالكفاءة ديال رجال الأمن ديالها.

الجريمة كاينة وكاينة في كل البلدان. باش نشوفو واش عندنا الجريمة كثيرة خاصنا تقارنو بدول أخرى، عندنا مقارنات بدول أخرى راه اعطيتها لكم واحد الخطرة، عندهم واحد (le critère) واحد اللي تيسعمل في الدول ديال العالم كلها، وهو عدد القتلى محسوبة على العدد ديال السكان، المغرب عندنا معدل ديال قتل واحد في النهار، بطبيعة الحال قتل صعب، لأن ملي تيجيك شي جورنال كيكون قتل تيدير الروعة، ولكن راه كاين بلدان اللي فيهم 15، 20 كل نهار، هاذو هما اللي يمكن تتكلمو على المسألة ديال الجريمة.

الحاجة الثانية اللي بغيت نقولها هو أن واحد العدد ديال الصور كتخرج في الإنترنت وكاين في بعض المرات كاع (des petits films) وذاك الشي كلو، احنا تنديرو عليهم (les enquêtes) كلهم هاذوك (les films) وذاك الشي كلو، يمكن نقول لكم، راه ربما الإخوان راه شافوا المديرية العامة للأمن الوطني مشات للأصل ديال هاذوك (les films) ما عندهومش حتى شي علاقة بالمغرب، حتى شي علاقة بالمغرب، راه إلى شفتوها راه بعض المرات راه خذاوا الفيلم الأصلي وبينوا في الأخير على أنه فيلم اللي هو (tourné) في بلاد أخرى بالصور وبالحرروف يعني بالكلمات ديالو اللي هي من دولة أخرى، إلى آخره.

ثانيا، بعض المرات تنشوف شي امرأة مشرطة من هنا راه كلها مفتوحة، إلى آخره، هاذوك (c'est des photos truquées) ونردو البال لهاذ الشي هذا، ما خصناش نمشيو فهاذ المسائل هاذي، وراه ملي تيضبطوا هاذوك اللي عملوا هاذ الشي راهم متابعين الآن، ما خاصهمش

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع والثامن تجمعها كذلك وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الأول موضوعه الوضعية الأمنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

بعض المدن المغربية تعيش على وقع الإحساس بانعدام الأمن أحيانا وكذا ظهور بعض الظواهر الجديدة المتعلقة بالاختلال في هاته المنظومة، والتي تنتشر أحيانا الصور ديالها والأخبار ديالها عبر المواقع الاجتماعية ووسائل الإعلام، خاصة لما تظهر لنا تلك المواقع الاجتماعية شباب يحملون أسلحة بيضاء وفي أوضاع غير لائقة.

هاذ المستجدات، السيد الوزير، جعلت المواطنين يشكون هاته المدن بالذات، وخاصة في المدن الشعبية والهوامش، يعني هوامش المدن بظاهرة اللا أمن.

تفريعا على هاذ المعطيات نسألكم، السيد الوزير، عما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة هاته الظواهر المنحرفة؟ وما هي الأسباب التي حالت دون وجود خطة استباقية لعدم تفشي هذا الوضع المخل بالأمن العام؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفشي الجريمة في الشارع العام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي فليفضل أحدهم.

المستشار السيد سيدي محمد ولد الرشيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد أصبحت العديد من شوارع المدن ببلادنا مسرحا لعمليات إجرامية خطيرة ومتعددة ومتنوعة، وذلك من سرقات واعتداءات بالسلاح الأبيض واعتراض سبيل المارة ليلا ونهارا، كلفت العديد منها إلحاق عاهات مستديمة بضحاياها من مختلف الأعمار والأجناس، أبطالها شباب منحرفون من الجنسين معا، أغلبهم ينفذون عملياتهم الإجرامية تحت التأثير القوي للمخدرات، مما بات يحتم مضاعفة الحيلة والحذر، وخاصة في الشارع العام

يبدأوا يخوفوا المواطنين بالمسائل التي هي ما كينا شاي.

ملي نرجعو قلت المقارنة مع ما هو في الدول الأجنبية ومقارنة كذلك مع السنوات الماضية. فهاذ السنة ديال 2015، فكل أنواع الجرائم عرفت انخفاض ما بين 4 حتى 12%، المعدل هو 8%، راه قلال البلدان ديال العالم اللي كنتنخفض فيهم الجريمة ب 8 ولا 10%، قليل، راه، دوروا قلبوا في هذا غادي تشوفوا، راه قليل، قليل جدا.

والحمد لله، كما تنقول الأهمزة ديالنا الأمنية راه بالليل وبالنهاري، راه إلى شفتوا راه بعض المرات راه تبقاوا غير بوحدهم تيدوروا وكيعملوا، أنا اشتغلت معهم، لا ملي كنت في الولايات، ولا لي كنت.. راه خاصكم تشوفو يعني الظروف فين كيشتغلوا والحماس اللي عندهم، ما تنقولش التقنية، المخاطر اللي تياخذوها، راه يمكن تعطيمك غير مؤخرها هاذ الأسبوع هذا واحد العدد ديال لا الأمن ولا الدرك الملكي ولا هذا، اللي تعرضوا لاعتداءات خطيرة جدا، لأن مشاوا كيتصداوا بكل شجاعة لبعض، خاصة في الميدان ديال المخدرات، واخذوا مخاطر بحياتهم باش واحد آخرين ما مديا حتى في شي حاجة، ولكن هما كياخطروا بحياتهم في سبيل الحفاظ على الأمن.

ومن طبيعة الحال احنا ما تنقولوش هاذ الشيء كافي، لأن كيف ما كانت الجريمة ما خاصهاش تبقى في المستوى اللي هي عليه، خاصنا دائما نشتغلو باش نحسنو هاذ المسائل. فراكم شفتوا في قانون المالية الجديد، فالأمن سيعزز بأكثر من 5000 تقريبا ديال عناصر جديدة، ونفس الشيء بالنسبة للدرك الملكي اللي غيعزز، إن شاء الله، ب 2000 عنصر جديد خلال السنة المقبلة، وهاذ الجهود اللي جلاله الملك أعطى فيه تعليمات صارمة لا لوزير المالية ولا لوزير الداخلية باش هاذ (l'effort) هاذ الجهود المهم باش نقاو مساييرين عليه خلال على الأقل 3 أو 4 سنوات المقبلة.

نفس الشيء بالنسبة لقرارات جلاله الملك باش يوحد المدير العام، يكون ما بين المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة ديال مراقبة التراب الوطني، اعطوا واحد النفس جديد لاشتغال المصالح الأمنية، بحيث أن ملي تيكون شي مشكل خاص في مدينة معينة أو في حي معين، كيكون تدخل بفرق خاصة لا من الأمن الوطني ولا من (La DST) باش يحتويو الأمر كما كنت أشرت ليه واحد المرة، كما تعمل في مدينة فاس، وكما، إن شاء الله، غادي يتعمل في مدن أخرى، للقضاء بعض الحالات على بعض العصابات المنظمة والتي كيصها تدخل من هاذ الشكل هذا، اللي تيصها تدخل قوي واحترافي، والناس ديال فاس راه كيشهدو على أن وقع تحسن كبير جدا فيما يخص الأمن.

ومرة أخرى، أعنتم هذه الفرصة، أنا كنتنستغل مع هاذ الناس هاذو واشتغلت معهم في الميدان وشفتم الجهود التي كيقوموا بها لفائدة طمأنينة

السكان.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

ننتقل للتعقيبات على جواب السيد الوزير، وفي هذا الإطار أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

من خلال الجواب ديالكم، الفريق الاشتراكي استطاع أن يحصل على طمأننة، طمأننة للبرلمانيين أو البرلمان ومن خلاله الرأي العام الوطني، خاصة لأن ما يقض مضجع الجميع هو ما تروج له بعض المواقع الإلكترونية. احنا اليوم في الفريق الاشتراكي تعمدنا طرح هذا السؤال باش نحصلو من خلال الجواب ديالكم على طمأننة بأن ذاك الصورة هي مفبركة، وبأن هاذيك الأفلام التي تبث عبر المواقع الإلكترونية هي لا أساس لها من الصحة، وبأنها مفبركة.

وبالمناسبة، السيد الوزير، لابد لي أن أعنتم هاذ الفرصة لأثن الدرجة ديال اليقظة الأمنية والمراقبة الاستباقية أو الوقائية اللي كتميز العمل ديال الإدارة العامة للأمن الوطني، لحماية بلادنا من المخاطر ديال الهجمات الإرهابية.

كما كتمنن الجهود التي كتنقوم بها نساء ورجال الأمن الوطني والدرك الملكي، اللي أكبر فيهم هاذ الروح اللي كيعرضوا الحياة ديالهم للخطر ل.. وكذلك القوات المساعدة باش نعيشوا احنا في أمن وأمان.

لكن، السيد الوزير المحترم، أنا كنشاطركم الرأي - وأتم غنتفقوا معايا - هو ارتفاع جرائم الحق العام، السرقة بالنشل، كايين الاعتصاب، إلى مشيتي لمحاكم الجنائيات من طنجة للكويرة، كنتلقى نفس الشباب، شبابت، نفس السن، يحاكمون من أجل هاذ الجريمة ديال السرقة وديال الاعتصاب، وما شاكل ذلك.

احنا بغينا نقولو بأن المشكل ماشي مشكل فالأمن، هذا مشكل أو هاذ الجرائم هي متمخضة على تفاقم الوضع الاجتماعي، هناك هدر مدرسي، هناك بطالة، هناك ظروف ديال الاشتغال غير طبيعية وغير صحية.

فبالتالي على الحكومة جميعا، في إطار المسؤولية التضامنية ديالها، أن تجتهد في الشق الاجتماعي لتجنب الوطن أو لتجنب البلاد المخاطر ديال ارتفاع جرائم الحق العام، وخاصة، السيد الوزير المحترم، الملفات اللي كيتعرضوا بالجنائيات، بعض المرات تتلقوا حتى القاصرين، 17، 18 سنة، ما بين 18-25، أنت غادي كيدير ليك سرقة بالنشل، فبالتالي..

شكرا السيد الرئيس.

³ La Direction de la Surveillance du Territoire

نتنقل إلى السؤال التاسع، موضوعه إعادة النظر في النسبة المخصصة للجماعات الترابية من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد ابا حنيبي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير،

تعتبر الجماعات الترابية وحدة أساسية لنظام التنظيم اللامركزي للدولة ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن دورها ظل دون مستوى التطلعات في ظل ظرفية يسعى من خلالها المغرب إلى إرساء هجوية متقدمة، وذلك لعدة اعتبارات، على رأسها ضعف الموارد المالية.

وقد سبق للدولة أن قامت سنة 1985 بتخصيص حصة من الضريبة على القيمة المضافة، لا تقل عن نسبة 30% لفائدة هذه الجماعات كخطوة لإعاش دورها التنموي، إلا أنه تبين أن غالبية هذه الحصة توجه لنفقات التسيير على حساب دعم التجزئات الاستثمارية.

السيد الوزير،

ألا ترون أن جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي حددت على ضوءها هذه النسبة بعد مرور أكثر من 30 سنة قد تغيرت وتغيرت ملامح التحديات التي يواجهها المغرب اليوم، وبالتالي فهل لديكم أدنى تصور للرفع من حجم حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة وإرساء نظام جديد، يراعي بشكل أكثر دقة العدالة التوزيعية لهذا المورد الذي يتعين أن يساهم في إرساء نظام هجوية مستمرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد المستشار.

هذا الحصة ديال 30% في الضريبة على القيمة المضافة، هي واخا 30% كنبان قليلة ولكن راه كنبقى مبلغ مهم جدا، ويمكن نقولو على أن هاذ (La TVA⁴) راه فيها البركة، فلمي ككشوفو اللي تدار في المدن ديالنا الآن، من هذاك البرامج كلها ديال التأهيل الحضري والمساهمة فالمشاريع ديال الكهربية القروية وفالطرق القروية وفالماء الصالح للشرب، هذا كلو من هاذ 30%، معناه أن راه (déjà) راه فيها البركة، والحمد لله مازال مازال..

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

نحن كذلك داخل الفريق الاستقلالي، نتمن عاليا مجهودات مختلف الأجهزة الأمنية واليقظة، التي، الحمد لله، بواسطتها استطاعت بلدنا أن تنعم بالأمن، خاصة في قضايا كبرى كقضايا الإرهاب.

ولكن، السيد الوزير، كما جاء على لسانكم، هذا السؤال لا يسائل وزير الداخلية وحده، بل يسائل السياسة العمومية للحكومة في خفض معدل الجريمة. وهذه السياسة ترتبط أساسا بالحد أو بنقص معدل الفقر، بنقص معدل الهشاشة، بنقص معدل البطالة، بنقص كذلك معدل الإدمان على المخدرات واللي هي ظاهرة، اللي أيضا هي من الأسباب الحقيقية ديال الجريمة.

تسائل الحكومة كذلك، هل استطاعت هذه الحكومة في هاذ ظرف الخمس سنوات أن تقلل من هذه المؤشرات المقلقة، واللي هي حقيقة هي المنبع الحقيقي للجريمة في الشارع المغربي ومن بين الأسباب الحقيقية. زيادة على ذلك شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تربي في النشأ النزعة نحو الجريمة. إذن، هذا هو التساؤل الحقيقي.

التساؤل كذلك في ظاهرة المخدرات، كم أعدت هذه الحكومة من مراكز ديال المعالجة ديال الإدمان؟ هذا هو الأسئلة الحقيقية. كم استطعنا في إطار التربية والتكوين في المجتمع، على أننا نربو ناشئة في إطار التربية والتكوين قادرة على أنها تواجه، ولو بصفة معنوية هذا النوع من الجرائم؟ مثلا بعدم وجود أطباء نفسانيين داخل المؤسسات التعليمية، إذاعة واحد النوع من الثقافة ديال التسامح، ديال التعايش، اللي غادي تنبذ مجموعة من الممارسات اللي كتؤدي لهذه الجرائم؟ هاذي هي الأسئلة الحقيقية اللي تسائل حول السياسة الحكومية.

أتم دوركم، السيد الوزير، تقومون به مشكورا، هو دور الرادع، والرادع تقومون به، بالرغم من قلة الإمكانيات المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية، لا الإمكانيات المادية ولا الإمكانيات البشرية، ولكن هناك عمل جبار. هذا العمل يبقى دائما ضعيفا في حجمه المرئي، إذا لم تكن سياسة حكومية أو سياسة عمومية للحكومة، قادرة على انتشار أو خفض معدل حقيقي، خاصة في المؤشرات الحقيقية اللي كنتكم عنها المنظمة ديال الأمم المتحدة لمحاربة المخدرات وكتعطي المرتبة.. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

⁴ Taxe sur la Valeur Ajoutée

وتيديسي وغيرها بإقليم تارودانت.

كما أننا نرى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي للجماعات المحلية، عبر خلق مداخيل إضافية، كمثلًا تنازل الدولة عن جزء من الضريبة على السيارات والضريبة على الأرباح العقارية لفائدتها، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تحسين جاذبية الجماعات الترابية فيما يتعلق بالاستثمار.

هذا وتدعوكم كذلك، السيد الوزير، إلى ضرورة التنسيق مع وزارة الفلاحة فيما يتعلق باستفادة الجماعات القروية من صندوق 55 مليار درهم الخاص بالتنمية القروية والمناطق الجبلية، وكذلك ما هي استفادة الجماعات الترابية من تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2016؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد.. شكرا، شكرا.

السؤال العاشر موضوعه التكوين المستمر لفائدة موظفي الجماعات المحلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والسيدات المستشارات،

السيد الوزير المحترم،

في البداية أشكركم، السيد الوزير، على حضوركم هذه الجلسة والتفضل بالإجابة على أسئلة السادة المستشارين في هذه الجلسة الدستورية المتميزة، باعتبارها الجلسة الأولى من خلال السنة الأولى أيضا التي يتشرف فيها المجلس بحضوركم.

أما بخصوص السؤال، فإن الموضوع يتعلق بالتكوين المستمر لموظفي وأطر وأعوان الجماعات الترابية، فصحیح أن بلادنا أنجزت إصلاحات كثيرة في مجال اللامركزية وفي مجالات الحكامة الترابية والإدارية، ولا زالت تتطلع إلى إصلاحات أعمق، لكن الحجر الأساس الذي يتوقف عليه نجاح هذه الإصلاحات، يتمثل في مدى قدرة الموارد البشرية الجماعية على تنزيل الإصلاحات والانخراط فيها، فلا حكمة بدون موارد بشرية ولا مخططات التي أصبحت برامج العمل محل مخططات التنمية بدون موارد بشرية.

لا يعقل، السيد الوزير، أن تبقى الموارد البشرية المحلية والجماعات بعيدة عن المستجدات التشريعية المتعلقة بالحكامة وحسن التدبير المحلي والمالي والإداري.

لأجله نسألكم، السيد الوزير: أي مخطط للوزارة لتأهيل الموارد البشرية الجماعية بالتكوين والتكوين المستمر؟

أحنا بلاصة ما نجيو ونزيدو 30%، نزيدو فيها 32% ولا 33% اللي غادي تخرج على أي حال من (le budget) احنا كنفكرو الآن - وهادي أول مرة كنعطو هاد الفكرة علنية - باش نشوفوا أتماط أخرى للتمويل، بحال مثلا نقولو على هاد الصندوق ديال (La TVA) بلاصة ما يعطي مساهمة مباشرة للجماعات، يمكن بيديا يفكر يتدخل فقط في ضمان القروض اللي كناخذها للجماعات، فاش كنعطيها واحد الإمكانيات مهمة جدا للقروض، خاصة (le FEC⁵) ولا يمكن كاع لهاذ الصندوق ديال (TVA) هو براسو يخلص ذاك الأقساط ديال هاذوك (les prêts) اللي غادي يتدار من عنده.. فاحنا تندرسيها الآن وغادي تفتح آفاق مهمة جدا، خاصة بالنسبة للجماعات الصغيرة اللي كتكون تخلصها بعض المرات غير مليون و2 ومليون ولا 3 مليون ديال الدراهم، فبلاصة ما تكون هاد الجماعة ما عندها حتى شي إمكانية باش تقترض، يمكن الصندوق هذا يتدخل باش يضمها وباش هذيك القروض تعطى لها وتخدم بها، من طبيعة الحال في انتظار باش تنمي الإمكانيات ديالها.

فهاذي من جملة (les pistes) اللي هما موجودين الآن، ولكن كين (des pistes) آخرين، فحاصنا نشغلو عليهم باش هاد اللي قلت (déjà) هاد 30% اللي فيها البركة، نزيدو في البركة ديالها عاود ثاني أكثر، وكين إمكانيات مالية باش اللي يمكن تستغل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق التجمعي.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

لقد أفرد دستور 2011 بابا بأهمها للجماعات الترابية، مما يعكس الدور المحوري لهذه الهيئات اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.

وامتثالا للتوجيهات الملكية السامية فيما يتعلق بالتنمية المحلية، في أفق التنزيل الواقعي للجهوية الموسعة، ندعوكم، السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة، إلى العمل على تمكين الجماعات الترابية من الوسائل الضرورية لممارسة اختصاصاتها، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة، وعلى رأس ذلك وضع تصور عادل في توزيع حصة هذه الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة، التي تبقى هزيلة وهزيلة جدا، خصوصا بالنسبة للجماعات القروية، التي تشكل موردها الرئيسي، حيث لا تفي بأبسط الحاجيات التي عليها توفيرها للمواطنين، كما هو الحال بالنسبة للجماعات القروية لأصااص وأركانها وتلمكانت والمنيزلة وسيدي موسى الحمري والكدية والقفيفات

⁵ le Fonds d'Equipement Communal

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الداخلية:

غناحول نكون شوية واضح، هاذ المسألة ديال التكوين المستمر عندو واحد الأهمية قصوى جدا، لأن - كما قلتوا - لا بالنسبة للمنتخبين ولا بالنسبة للأطر ديال الجماعات، فيلى ما عندهومش إمام تام بالمسائل القانونية والإدارية والتقنية للتسيير، فغتبقي ديم الجماعات ديالنا في واحد المستوى اللي ما هوش المستوى اللي كنبغويه، هاذي الحقيقة الأولى.

الحقيقة الثانية هو أن المديرية ديال التكوين المستمر اللي كايبة في وزارة الداخلية راه ما يمكنهاش تشرف على التكوين ديال 150 ألف موظف ديال الجماعات، خاص نزولو هاذ القضية من راسنا. فالجماعات عندها الاختصاص التام الآن باش تتكلف بالموظفين ديالها من الدخول ديالهم والتكوين ديالهم وكل شيء، فالاقترح ديالنا، واحنا راه، إن شاء الله، غادي نكتبوا الجماعات فهاذ المسألة هاذي، هو أن هناك جامعات، هناك معاهد تابعة للدولة أو للقطاع الخاص، فيمكن للجماعات تدير معها عقد للتكوين المستمر لهاذ الناس هاذو، في الغالب ما كتكوشن التكاليف ديالها مهمة، لأن هاذي جامعات ومعاهد وطنية وحتى هي يمكن تساهم فهاذ المسألة هاذي، احنا مستعدين باش نؤطرو هاذ المسألة هاذي، ونواكبوها من طبيعة الحال إداريا وتقنيا وحتى ربما ماليا، لأن باش نبقاو معولين على مديرية واحدة باش تكون لنا 150 ألف واحد، أنا درت الحساب دغيا، راه ما عمرنا نتوصلو لها، فهذا نداء للجماعات باش ياخذوا هاذ المسألة في يدهم واحنا غنكونو بجانبهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار الرد، أعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي للتعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة ديالكم.

فقط من خلال ما أتيتم به من تدابير ومعطيات لتكوين هذه الأطر التي بإمكانها أن تساعد الجماعات المحلية والترازية في التقدم، إلا أن ألا ترون بأن الوقت حان لكي توفر كل جهة معهد خاص للتكوين في التدبير المحلي؟ يعني تديروا مجالات تدبير الجهوية في إطار الجهوية الموسعة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير إذا أراد.. مرحبا. شكرا.

السؤال الحادي عشر موضوعه عدم ترقية الموظفين بالشواهد المحصل عليها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

طيب، شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

طبعا قبل ما نطرح السؤال، لا بد ما نعلنو التضامن ديالنا باسم المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مع الأساتذة المتدربين في معركتهم، خاصة وأن المدرسة العمومية تعرف خصاصا محولا في الأطر التربوية.

سؤال: بعد منع ترقيات الموظفين بالشواهد المحصل عليها، نسائلكم، السيد الوزير، عن سبب عدم تنظيم مباريات للترقية الخاصة بحاملي الشواهد في الجماعات الترابية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

أولا هاذ الموضوع هذا يمكن نقولو كيمهم الإدارات كلها، والمشكل كنظن - الإخوان كلهم عارفينو- هو أن شي واحد تيدخل بمستوى معين وربما بعض المرات كيشهد كاع بأن ما عندو حتى شي مستوى آخر من غير هذالك اللي دخل به، وواحد العام ولا عامين من بعض إما تيكمل الدراسة ديالو، إما كتكون عندو (déjà) ذاك الدبلوم قبل ويقتول لك لا، هذالك (l'échelle) باش دخلتيني خاصك ترقيني وتديرنى فواحد المرتبة أخرى.

هذا مشكل وقع فيه حسم نهائي منذ 3 أو 4 سنوات، اللي دخل فواحد (l'échelle) فواحد العمل معين كيبقي فالعين ديالو إلى حين فتح مناصب أخرى، وكيشارك فيها كجميع الموظفين باش يدوز لهذيك.. إذن هاذ المسألة هاذي راه ما يمكن لناش نحلوها.

وبالنسبة للأساتذة المضربين، واخا ماشي شغالي بشوية أخرى، ولكن تكلمتوا عليه. أنا تنظن أحسن حاجة هما هاذ الناس يمشيو يدخلوا باش يقرأو مع روسهم، راه الإمكانيات ديال التوظيف راه راس العام، إن شاء الله، راه كايين 7000 ولا 8000 وظيفة غتكون محلولة فهذالك، راه كيبضعوا وقتهم وربما غيبضعوا حتى المستقبل ديالهم، هذا نداء لهم باش يمشيو يرجعوا للأماكن ديال الدراسة ديالهم.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على ردمكم.

إلا أنه الموضوع ديال ترقية حاملي الشواهد، نذكركم، السيد الوزير، على أنه في سنة 2007 سبق لنا درنا اتفاق مع وزارتم لترقية حاملي الشواهد، واستطعنا بشكل جماعي أن نرقي أكثر من 3200 موظف. فإلى كنا، السيد الوزير، كنعقدو جازمين على أنه ما يمكنش أي تنمية محلية تكون فالمستوى إلا بتنمية الموارد البشرية، فكيف يمكن نحرمو هاذ الموظفين اللي كونوا نفسهم بنفسهم ومشاوا للكليات يقرأوا، والعناء ديال الدراسة والعمل واخذوا شهادة اللي ما قدراتش توفرها لهم الجماعة اللي كيخدموا فيها، كيف ما يمكن نحرموهم من الترقية؟

للإشارة، السيد الوزير، الترقية ديال هاذ الموظفين لا تتطلب إمكانيات مادية من الجماعات الترابية، علاش؟ لأنه إلى درنا مباراة ماشي في القطاعات كلها، لأنه القطاعات الأخرى دارت مباريات لحاملي الشواهد، الجماعات الترابية بوحدها ما دارتش المباريات من نهار اللي خرج المرسوم المشؤوم اللي منع الترقية بالشواهد، الجماعات الترابية بوحدها ما دارتش الامتحانات. في القطاعات الأخرى تداروا امتحانات وترقاوا الناس بالشهادة، احنا في الجماعات ما دارتش نهائيا.

قلت الترقية بالشهادة هو حق مكتسب، خاصة وأنه الناس كتمشي تتعذب باش تقرا. لهذا، السيد الوزير، قلنا نديرو مباريات ونديرو تحويل داييل المناصب دياهم اللي ما كيكلفش بزاف، واحد سلم، 6، 7، 8، غادي نديرو ليه تحويل ديال المنصب غادي يتزاد واحد 500 ولا 600 درهم، وإلى كان ذاك الموظف كيتسفيد من التعويضات على الأعمال الشاقة والملوثة ما غيترزاد لو حتى شي سنتيم، معناه أنه الترقية ديالو ما كتكلفش نهائيا الميزانية ديال الجماعات، وكاين العديد من الرؤساء عندهم الرغبة، لم لا وزارتم أنها تقبل تحويل المناصب ديال الترقية؟ وهكذا نعطيو الحقوق ديال مالها، واحنا تنطلبو حوافر أخرى، السيد الوزير. من غير الحقوق المكتسبة، هذا حقو مشي قرا، احنا تنطلبو الحوافر لهاذ الطاقم البشري باش يمكن التنمية المحلية كيف التصور ديالنا كاملين، إلى ما اعطيناش الاهتمام للموارد البشرية غير ممكن أنه نمشيو بعيد في التنمية ديال بلادنا، لهذا هاذ المسألة ملحة وما كتطلبش أشياء كثير بالعكس كتطلب إرادة سياسية فقط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، إذا أراد.

السيد وزير الداخلية:

الموضوع شاسع، وربما خاصو شي لقاء مفصل حول هاذ المسألة هادي، لأن صعب نتذاكرو عليه بمناقشة جدية في دقيقة ولا دقيقة ونصف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، حول الاهتمام بالداخليات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الحضور الكريم،

شكرا لكم.

تضطلع الداخليات بدور أساسي في محاربة الهدر المدرسي، وتساهم أيضا بشكل كبير وفاعل في توفير الشروط الضرورية للمنحدرين من القرى ومن المناطق النائية. وبالنظر لأهمية هذه المؤسسات الداخلية فإننا، السيد الوزير المحترم، نطلب منكم الجواب على تساؤلنا الأول وهو: هل عملت وزارتم على الرفع من عدد الداخليات؟ ثم هل عملت وزارتم على تأهيل وتطوير الداخليات المتواجدة بالمملكة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد برجواي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين

المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المؤكد أن الداخليات تلعب دور كبير في تشجيع التمدريس والحد من الهدر المدرسي، وفي هذا الصدد بذلت حكومة صاحب الجلالة مجهودات كبيرة للرفع من عدد الأكاديميات في السنوات الأخيرة، وكذلك تمكين عدد أكبر من الاستفادة من هذه الداخليات، سواء على مستوى الإيواء أو على مستوى الإطعام، يظهر ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والإحصائيات، بحيث أنه إذا رجعنا إلى هذه الإحصائيات سيظهر هذا التزايد المستمر في عدد الداخليات وعدد المستفيدين، بحيث أنه في الموسم

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

قلت وأكرر بأن السؤال يتعلق بالداخليات، وسأبقى مرتبطاً بهذا الموضوع، بحيث أشرت إلى المؤشرات والتي تبين بوضوح بأن هناك تقدم ملموس، سواء على مستوى المستفيدين من الداخليات أو على مستوى عدد الداخليات، وهذا الإحصائيات هي جد واضحة، مع ذلك الوزارة تبذل مجهودات أخرى، خصوصاً انطلاقاً من هاذ الموسم الدراسي، حيث تم تنزيل تدابير ذات الأولوية المنسجمة مع الرؤية الإستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم، وهناك عدة برامج لتطوير الأداء وتحسينها ومن ضمن هاذ البرامج ما يتعلق بإنجاز عدد داخليات أكبر من العدد الحالي، وكذلك تمكين عدد أكبر من التلاميذ من الاستفادة من خدمات هذه الداخليات. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال الموالي، موضوعه ضحايا النظامين الأساسيين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارات،

وضعت الجامعة الحرة للتعليم ملفاً حول فئات ضحايا النظامين الأساسيين 85 و2003 منذ 2011، واتفقت النقابات كلها عبر الحوار القطاعي على أن يصفى هذا الملف باتفاق جميع النقابات، ولكن لحد الآن ليس هناك أي جواب وأي إجراء أو أي تدبير ملموس على أرض الواقع. ترى، ما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بها السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكراً السيدة المستشارة على هذا السؤال.

موضوع هاذ السؤال من ضمن الانشغالات الدائمة للوزارة، بحيث أن عدد الموظفين الذين تم توظيفهم في السلمين السابع والثامن يبلغ حوالي 30.113 موظف، ضمنهم أساتذة التعليم الثانوي- الإعدادي 27.038، الملحقون التربويون 1323، ملحقو الاقتصاد والإدارة 960، تظهر هاذ الإحصائيات أن هناك انتباه ودراسة تبهم هذه الفئة.

المعنيون بالأمر مرتبون كلهم حالياً في السلم العاشر ولا يتوفرون على أقدمية 10 سنوات من أجل الترشيح للترقى إلى الدرجة الأولى للسلم 11، مع ذلك ملف هذه الفئة مازال قيد الدرس في إطار الحوار الاجتماعي

الدراسي 2008-2009 كان هناك عدد الداخليات لا يزيد على 426 داخلية. خلال الموسم الدراسي 2015-2016 هناك حوالي 832 داخلية، يظهر إذن ويبرز بأن هناك نسبة زيادة تقارب 95%، ومن المتوقع خلال هذه السنة أن يتم إحداث 49 داخلية جديدة.

كذلك هناك تطور - كما أشرت إلى ذلك - في عدد المستفيدين، بحيث إنتقل إجمالي عدد المنوحين والمنوحات بالداخليات من 78.256 برسم السنة الدراسية 2007-2008 إلى حوالي 149.737 برسم الموسم الدراسي 2015-2016، مع العلم أن المستفيدين من هذه الداخليات يتم في إطار الإيواء أو في إطار الإطعام المدرسي، بحيث أن هناك عدد كبير يستفيدون كذلك من الإطعام المدرسي. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحدهم.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكراً السيد الوزير.

بالنسبة للأرقام التي قدمتم إلى قارناها مع الأهداف التي رصدتها في البرنامج الحكومي، والتي هي: إعادة الثقة في المدرسة العمومية وتعميم التعليم ومحاربة ظاهرتي ديال الهدر المدرسي والتكرار، في الواقع أنه نصطدم، لأنه ليس هناك تحسين وليس هناك تأهيل بالنسبة للداخليات.

هناك مشاكل في بالنسبة للإطعام وبالنسبة للتجهيزات وبالنسبة للصيانة وبالنسبة للاكتظاظ، إذن البرنامج الحكومي الذي وضعته الحكومة لم تحقق ولو جزء يسير للتخفيف من هذه المشاكل.

إذن المشاكل لازالت مطروحة، وخاصة بالنسبة.. لم تساهم في حل المشاكل، وخاصة بالنسبة للبرنامج الذي أكد على أنه سيقوم بإحداث شبكات مدرسية تضم ثانويات وإعداديات ومدارس ابتدائية وتكوين مهني، هاذ النوع أو هاذ القرى كما نسميه "القرى التعليمية التربوية" منعدمة وليست موجودة، وكذلك لم تؤخذ بعين الاعتبار إنشاء أو مواكبة مع هذا سكن للمدرسين والإداريين وكذلك "دار الطالبة" لإيواء الإناث، وذلك بهدف الحد من الاختلالات التي يعيشها التعليم في العالم القروي، فالعالم القروي مليء بالاختلالات، منها الخصائص المهول بالنسبة للمدرسين، بالنسبة للأطر التربوية وكذلك بالنسبة لهاذ المشكل ديال الداخليات، لازلنا نعاين من..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

وزارة تحديث القطاعات؟ هل سنعيد النظر في شي حاجة ديال statut ولا النظام الأساسي؟ لا. هاذي فئة عريضة متضررة لا بد أن تنصف. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

نحن نتفق على اعتبار هذه الفئة ضمن أعمدة النظام التعليمي في المغرب. هذا الموضوع شائك، وهو نتاج تراكمات لعدة سنوات، وكما قلت هناك دراسة لهذا الملف بجدية وبكل ثبات، وهناك - كما قلت - لجنة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والشؤون الإدارية تعمل على إيجاد الحلول المناسبة لإنهاء الموضوع في أسرع وقت ممكن، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه تعديل اتفاقية الضمان الاجتماعي لفائدة الجالية المغربية بهولندا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحدهم، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات الوزيرات،

إخواني أخواتي المستشارات،

هاذ السؤال كيم، السيد الرئيس، المغاربة ديانا في هولندا، وعلى حسب الإحصائيات الرسمية في هولندا 80% فيهم كيتلكموا بالأمازيغية، الجيل الثاني والثالث ما كيتلكموش، ما كيفموش العربية، كيهضرو بالأمازيغية والهولندية.

السيد الوزير كيفهم الأمازيغية، وأنا كنتكلم بالأمازيغية، إذن هاذ السؤال هاذ الموضوع (الكلام بالريفية)

"أذائس آسيوزغ سشازيغت باش أفسفهام، باش أذاعفهمن آيتممنغ أيدجان ذي هولاندا. ماني توت، السيد الوزير، الاتفاقية نصان الاجتماعي يدجان واتينغ مشحال زكواي نجاس نساواز را ذي مجلس المستشارين را ذي مجلس النواب، عامين روح ما ترسنين نيين نساواز ذي الموضوع وا، ولكن أيتمناع ذي هولندا عاذ غاسن المشكل كؤدان خلمستقبل أنسان خاصة إؤدان يدجان ثقاعدن زدعن ذا ذي لمغرب،

القطاعي وبالتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ووزارة الاقتصاد والمالية، وهناك الآن لجنة مشتركة بين وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة الوظيفة العمومية تنكب على دراسة هاذ الموضوع بإمعان مع الجهات المختصة لإيجاد الحل المناسب لهذا الملف بكيفية نهائية وفي أسرع وقت ممكن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشارة السيد خديجة الزوي:

السيد الوزير،

أولا، أعلن تضامني مع الأساتذة المتدربين.

ثانيا، الحوار القطاعي انتهى واتفقت جميع النقابات منذ 2013 على سيناريوهات متعددة، أحدها يقول بضرورة إعمال 6/17 بمعنى 6 سنوات في الأقدمية للتقيد في جداول الترقية مع 15 سنة ديال الأقدمية العامة.

ولكن المشكل اللي كاين هناك من له باكوريا ومشى للسلم 7، كاين باكوريا السلم 8، اللي عندو مستوى اعطاوه 9، إذن ما يمكنش واحد عندو 7 وواحد 8 وواحد 9، ما كاينش عدالة على هاذ المستوى هذا، كل شي عندو باكوريا إما حاصل على الباكوريا، إذن القانون الأساسي ديال 85 وديال 2003 أغفل هذا الجانب، ما يمكنش أنا بباكوريا تعطيني 8 ويحي واحد موراي 5 سنين ولا 7 سنين تعطيه بباكوريا 9، إذن هذا ليس عدلا.

ثم كذلك ما يمكنش كل الفئات كتعطيوها 6 سنين باش تترقي، إلا هاتين الفئتين، ما يمكنش، علما، السيد الوزير، أن هاتين الفئتين العريضتين التي تتعدى 30 ألف مستهدف أو متضرر كان لا بد أن يعاد النظر في هذا الملف.

ثم غير إلى اعطيتي لهم هاذ الشي واعطيتي للملين 7 اعطيتيهم 4 ديال النقط جزافية ومالين 8 اعطيتيهم 3 ديال النقط جزافية، ودرتوا إعمال 15/16 ويدخلوا في الحصيص اللي كاين مع الإخوان دياهم، ما قلنا لكش أحدث لي مناصب ولا شي حاجة، في نفس الحصيص.

إذن أنا بالنسبة ليا ضروري أن يفعل هذا التدبير، لأنكم اتفقتم مع النقابات، ولا سجا مع الجامعة الحرة للتعليم داخل وزارة التعليم، على تفعيل هذا السيناريو، إذن ما كانشوفش لاش المالية وما كانشوفش حتى علاش وزارة تحديث القطاعات، لأن لو كانت وزارة تحديث القطاعات كنتوا تستدعيوها ملي كنتوا كتديروا النظام الأساسي، ما يمكنش فئة تعطيوها 6 سنين ديال الأقدمية وفئة تديروا لها 10 سنين ديال الأقدمية، كانت هنا خاصها تكون وزارة تحديث القطاعات، ماشي حتى لدا باشنو غتدير

من الصحراء ديالو، اللي ضحينا من أجلها، لذلك، سنبقى احنا متمسكين بهاذ المطلب لأنه مشكل وطني، متفقين عليه جميع المغاربة، وما كاينش مغربي واحد كيشك في الوحدة الوطنية.
واسمحو ليا نتكلم باللغة الأمازيغية في الوقت المتبقى لي.
"الكلام بالريفية:

السؤال يوجه السيد المستشار المحترم يَهْمَا الاتفاقية نالضمان الاجتماعي يُجْمَعُ المغرب دُ هولاندا. نَبْنِين نَكَا المفاوضات، نَتَوَصَّل نَجْتَعْدَاد نَلْخُول، حلول مهمة:

أولا: جميع المغاربة إيغايُدجا الحقوق أَسْتَقْبِين الحقوق أُنْسُنْ، يعني الاتفاقية نَهْمَا بعض التنازلات، تهما المرحلة 2016 فما بعد. في جميع الاقتراحات إِقْدَمَنْ الهولنديين، نَبْنِين نَبْدُ إِكِيدْسَنْ سَالْمُرْصَاد، نُدَافَع خَالْحُقُوق إِمَغْرَابِيْنَ أُنْغْ، لَان أَمْتِيْعُ إِيْجْنَهَار ذِي المنصة، ونزَامَار أُنْسَمَح ذِي الحقوق إِمَغْرَابِيْنَ، الكرامة أَمَغْرَابِيْ إِيْحَسَا أَحَاسِنْدَافِعْ، لَان نَبْنِين سَالْمَلِك أُنْغْ، سَالْحُكُومَة أُنْغْ، سَالشَّعْب أُنْغْ، نَبْنِين شَعْب واحد وَتَزْمَار أُنْسَمَح ذَا واوَأِيَا. فَيَاْبَجْسَا إِمَغْرَابِيْنَ أَدْقِيْمَنْ مَنضَامِنِين، أَعْسْتَبْرِي الثَقَّة ذِي الحُكُومَة أُنْسُنْ، غَالَسَنْ الثَقَّة ذِي الْمَلِك أُنْسُنْ، الثَقَّة ذِي تَمُورْثُ أُنْسُنْ، نَبْنِين إِيكِيدُومْ، وَتَزْمَارُ أَدَاوْمُنْسَمَحْ".
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما نعلم جميعا، من الأمور المهمة التي جاء بها دستور 2011، هو الترسيم ديال اللغة الأمازيغية، اللي واحد العدد كبير من المواطنين المغاربة يتكلمونها.

بالموازاة مع ذلك، نص الدستور على قانون تنظيمي سيصدر، المتعلق بكيفية ترسيم هذه اللغة الأمازيغية، وبالتالي، أنا أعتبر بأن هذا موضوع ينبغي أن نتعد فيه عن المزايدات، وينبغي أن نتعد فيه عن خلق بعض السوابق، اللي ربما سثؤدي إلى التشويش على هاذ الورش المهم ديال الترسيم ديال اللغة الأمازيغية. بعيدا عن المزايدات.

أنا كظن، في هاذ القاعة - كنظن - الجميع يعلم، وبالمناسبة راه ماكاينش البث دابا، البث حبس. احنا كنتكلمو هنا باش نفهمو بعضنا البعض.

ذِيْبِي يَارُون أَصَاوَحَنْ أَدَجَا ذَا الأرامل إِلْح
أَزُوعُ أَشْسَفْسِيْعْ، السيد الوزير، ماني تُوْضَامُ ذِي المفاوضات، خاصة أنه يَدْجَا رَحْبَا، يَدْجَا رَحْبَا رُوح ذِي تُسَاعَتَا أَنَّهُ وَتُوْفَعْمُ شِي الاتفاقية. ماغا وَتُوْفَعْمُ شِي الاتفاقية؟ واش أَيْتَانْعُ أَصْطَمَاتَنْ نِيْعُ أَلَا؟"

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة.. بلاقي السيد الوزير...

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:

بلاقي أ السيد الوزير، بلاقي أ السيد الوزير. آ السيد الوزير، أنا مازال ما اعطيتكش الكلمة السيد الوزير، مازال.
انتوما كتعرفو على أن الأمازيغية لغة وطنية في الدستور.. الأخ، مازال.. أنا ماشي مترجم باش نقول لك.. اسكت أ سيدي، الله يرضي عليك، الله يرضي عليك، الوزير راه فهم وغادي يجاب على السؤال.
أسيدي اسكت، ما عندكش الكلمة، ما عندكش الكلمة.
تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار،

كشكرك، وكنت باغي، كنت كسنتني أن يجي ليا بعدا السؤال بالأمازيغية، باش نكون مهيأ، ولكن، مع ذلك، أستسمحكم، غادي نجاب بسرعة باللغة العربية، ومن بعد غادي نكمل الإجابة باللغة الأمازيغية، نظرا لكون أنه أنا متفق معكم 80% من المغاربة اللي خدامين في هولندا هما أصلهم من المناطق الريفية.

جوابا على السؤال، أولا، فيما يخص لأطمئن الإخوان ديالنا في المغاربة المقيمين بهولندا، وأطمئن الرأي العام أننا تقدمنا كثير، توصلنا لجميع الحلول فيما يخص المفاوضات مع هولندا، كانت مفاوضات عسيرة، دامت شهور عديدة، مفاوضات اللي ترأستها وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بحضور ممثلين عن بالطبع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة المغاربة المقيمين بالمهجر.

اتفقنا على الجميع، وكان رضى ديال الجمعيات، والمغاربة راضيين على ما توصلنا إليه من حلول. بقى المشكل فقط، الآن واقف مشكل سياسي، ما يخص الوحدة الترابية ديال بلادنا، بغاوا يفرضوا علينا أن الخريطة ديال المغرب تكون مبتورة من الأقاليم الصحراوية، وهو ما رفضناه بالطبع، هاذ الشي كنتكلمو باسم جميع المغاربة، لأن ما كاين مغربي واحد، وأساسا المغاربة ديالنا في هولندا، ما يرضاوش وما يمكنش يقبلوا أن المغرب يتفضل

"لمغاربة أُنْعَ ذي هولاندا، السيد الوزير، أَصَان، ربما أذيرين أَصَانُ لأنه المحاكم ذي هولاندا تُؤشَسُنُ الحق، نَتَّيْنُ عَادُ وَتَوْضُشِي شَكُ تَقْلَائِي أودي تَوْضُ غَالُحُول، كَتِيؤُ عَادُ وَتَوْفَعَمُ إِلِكُ الحُكُومَةُ الهولندية، عَادُ وَكِيَسْتَوْفَعَمُ شي، إذن مايدجائتُ الحُلولُ ثِينَا، ذِينِي المحاكم الهولندية أَوْشِيَسْتُنْتُ الحق إِلْمَغَارِيَّة. أَنَهَارَا الموضوع أَقَاتُ ذي البرلمان الهولندي، البرلمان الهولندي يَكَا الملتمس الحُكُومَةُ نِهولندا باش أَذْلَعَانُ الاتفاقية من جانب واحد، وا مُلْتَمَسُ نالبرلمان الهولندي، انهارا وزير الشغل والشؤون الاجتماعية ذي هولندا يَتَّاسُنُ أَيَاوَدِي قَوِيدَجِي بو ذي المصلحة نِهولندا أَتْلَغِي مَنَايا ذي الجانب واحد، ماغا؟ ماغا لأنه أَذْمَصَارُنُ، تَسْتُنْتُ ماغا أَذْمَصَارُنُ ما أَلَا؟ لأن الملمحة الاتفاقية، التنسيق الإداري، أَزَالِيَسُ تَصَارُ هولاندا، مِيَسْتَقَارُ الاتفاقية ثَا؟ تَقَا هولندا غاش الحق أَتَكُ التحقيق ذي الممتلكات ذالْأرْصدة نَالْمَغَارَة أُنْعَ ذي المغرب، أَبْدَانُ ذي 2002، أَكِينُ 89 حالة السيد الوزير، ذي 2013 ذِينُ 240 نَالْمَغَارِيَّة، واش غَاكُمُ رَحْبَا ما وَعَاكُمُ بو رَحْبَا؟

ذِينُ إِجْنُ المكتب ذي زققة أزرو ذا ذي أُرْبَاطُ نِيثْنِي إِكْتِكَلْفُنُ سَمْنَايا، ما تَنْسَاقُنُ إِكْدَمُ ما وَكِيْدَمُ تَنْسَيَقُنُ شي؟ بِيْنَا ثِرَاقِبَسُنُ أَكْرَانَسُنُ ذي المغرب تَكْسَسُنُنْتُ ذي هولندا، تَحْدَجَاسُنُ خَاشُ أَبْرُوصِي، إِجْنُ الْعَدَاذُ نَالْمَغَارِيَّة، رُوحُ مانايا يَدُورُ إِجْنُ نَالْسِيَاسَة ثابتة ذي الحُكُومَة الهولندية تشكل إِجْنُ التَهْدِيدُ ذَامَقْرَانُ خَالْمَغَارِيَّة أُنْعَ ذي هولندا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا، شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

لا باقي الوقت، راه كنجابو بالعربية والأمازيغية، خاصنا وقت مضاعف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على المساهمة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

...خلي السيد الوزير يجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

آه؟

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

السيد الوزير استنفذ الوقت دبالو في الأمازيغية والترجمة دبالها، إذن دابا غادي يجاوبنا عاود بالعربية وعيجاوبنا بالأمازيغية، واحنا ككونفدرالية ما عندنا حتى مشكل أنه يتكلم بالأمازيغية، ولكن نفهمو آش غيقول عاود السيد الوزير، لأنه ملي غنبقاو نستعملو اللغة الأمازيغية غنحتاجو نترجمو.

العربية - كنظن - الجميع هنا يُحسِنها، فبالثالي، أنا أَلْتَمَسُ من الجميع أن نبتعد عن المزايدات في هذا الموضوع حتى يستتب الوضع القانوني الذي أشرت إليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

غير أنا لا يمكن لي، اسمح.. نقطة نظام؟ تفضل السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

احتراما في الحقيقة للمداخلات، السيد الرئيس، ما كانش عليكم تعطيوها نقطة نظام حتى يعقب السيد الرئيس. هاذي معروفة في.. منذ بدينا تنشتغلو في هذه المؤسسة واحنا نتعرفو ملي تتكون الكلمة عند أي مستشار من المستشارين ما تيمكش تعطي نقطة نظام.

ثانيا، السيد الرئيس، هاذ الموضوع دبال الأمازيغية وهاذ الطرح دبالنا لهاذ السؤال بالأمازيغية والسيد الرئيس اللي شرح المضامين دبال هاذ السؤال وضح علاش بغى يطرحو بالأمازيغية لأن 90% من هاذ الناس ما تيفهموش العربية، وهاذي مسؤولية دبال.. لأن الدستور في 2011 فاش تعدل الدستور، وفي 2012 و2013 و2014 كان على الحُكُومَة باش تجيب هاذ القانون، وهاذي مسؤولية ماشي دبال البرلمان وماشى دبال ذاك المواطنين، المسؤولية دبال الحُكُومَة هي اللي تعطلت وما سرعاتش بهاذ القانون اللي كان خاصو يجي فوقتو.

ولهذا، السيد الرئيس، عليكم أن تعطوا الكلمة للسيد الرئيس يكمل التعقيب دبالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد العربي، شكرا أ السي العربي.

غادي نعطي لو الكلمة غير أنا بغيت نوضح نقطتين:

- النقطة الأولى: أنا ما يمكش نمنع واحد يهضر بواحد اللغة رسمية موجودة في الدستور، هاذي واحد؛
 - ثانيا: احنا عارفين بأن النظام القانون التنظيمي مازال ما خرج، ولكن ماشي أول مرة، هاذ الشي حتى في مجلس النواب كانت هناك سابقة أو عدة.. فالله يرضي عليكم، كل ما راج، سواء بالأمازيغية أو بالعربية، غادي تصدر في الجريدة الرسمية دبال المجلس، كلها غادي يقرأوها وغادي يعرفوا أشنو كين.
- الكلمة لرئيس الفريق.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

(الكلام بالريفية)

السيد رئيس الجلسة:

المجلس سيد نفسه، الكلمة لرئيس الفريق الاستقلالي، السي البار، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام البار:**السيد الرئيس،**

أظن أن كلام العقلاء يزه عن العبث، لا أحد منا في هذا المجلس ينكر أو يستخف أو يستصغر اللغة الأمازيغية، هي لغة رسمية في الدستور، غير أن حق المستشار الذي لا يتقن اللغة الأمازيغية، ما ذنبه إذا فرط وقصر المجلس عن إيجاد ترجمة حتى تعم الفائدة؟ وإلا فالرجاء، السيد الرئيس، أن توفر الشروط اللازمة لتشريف اللغة الأمازيغية، هي ليست لغة زائدة، بل لها كرامتها ولها رجالها ولها جذورها في التاريخ، نحن مغاربة أمازيغ غير أننا نرفض أن تمس هذه اللغة إذا استخفنا بها عندما لا نترجم.

النقطة الثانية، السيد الرئيس، أستسمحك باش تقبلني شوية، الله يجازيك بخير، سمعت اللحظة أن الجلسة غير ماثوثة عبر قناة التلفزة، إذا لم تكن ماثوثة فلنا موقف آخر.

شكرا السيد الرئيس، وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

بالنسبة للنقطة الأولى.. دايزة. بالنسبة للنقطة الأولى، السيد الرئيس، غادي نوصل هذا مكتب المجلس وغادي ندرسو هاذ الشي في الأسبوع القادم، إن شاء الله، طبعاً لإيجاد الحل لهذا المشكل، أحيانا كيوقع هنا وأحيانا أخرى كيوقع في مجلس النواب.

الله يرضي عليكم، يلاه تفضل، تفضل، نقطة نظام، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

غير باش واحد الدقيقة نساهمو في هاذ النقاش، الإشكال اليوم، السيد الرئيس، السادة المستشارين، ليس هو أن نتحدث باللغة الأمازيغية أو لا نتحدث بها. الإشكالية اليوم: هل سنخرج كمغاربة مشروع حقيقي، يعطي لإدراج اللغة الأمازيغية في الدستور معنى حقيقي؟ هل سنندرجها في برامجنا التعليمية بشكل صحيح؟ هل سنندرجها في مستشفياتنا ومصالحنا الاجتماعية ومرافقنا الاجتماعية؟

لذلك، فأرجو أن نترفع على هذا النقاش ونمشيو لعمق النقاش الصحيح، القانون التنظيمي تأخر، كنا نتمنى أن نكون حسمنا في هذا الأمر وصادقنا على القانون التنظيمي، لذلك نرجو أن نترفع عن النقاش ونمشيو في عمق القضايا الكبرى.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الرسالة وصلت.

آخر نقطة نظام تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:**شكرا السيد الرئيس.**

هو الآن احنا كمستشارين أمام واحد الوضع، وخلقتموه اتم كذلك، السيد الرئيس. أنا لست ضد أن السيد بنعزوز يتكلم بالأمازيغية، ولست ضد أن يرد السيد الوزير باللغة الأمازيغية، ولكن من حقي حتى أنا نعرف ونفهم. الإخوان ديالي حتى هما ما فهموش، إذن قبيلة أنا علاش درت هاذ الملاحظة؟ لأن السيد الوزير اضطر باش يجاوب ويترجم جوج مرات فسؤال واحد، (donc) أنا كنعبر بأن الوقت ديالو مازال ما استنفذو، لأن دابا عاود غادي يجاوب السي بنعزوز وغادي يعاود يترجم لنا، غيجاوبو باللغة الأمازيغية ويترجم لنا عاود باللغة العربية، هذا هو الشيء اللي بغيت نقولو، لأن لست ضد اللغة، بالعكس، ولكن من حقي نفهم.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الوقت ديال السيد الوزير استنفذه، وأشكرك على المساهمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، حول بناء سد بالجهة الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق..

هاذ الشي اللي كاين، حول مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين حول المناخ، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، فليفضل أحد منكم لتقدم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:**شكرا السيد الرئيس.****السادة الوزراء،****السيدتين الوزيرتين،****السيدات والسادة المستشارين المحترمين،****السيدة الوزيرة،**

بلادنا غادية تنظم فنهاية هذه السنة تظاهرة مهمة جدا متعلقة بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ، وهذا حدث فحد ذاتو، أولا، هو اعتراف بالعمل والمجهود اللي كيقيم به المغرب في مجال الحفاظ على البيئة، وبالتالي يتطلب تنظيمه مجهود أكثر من طرف الحكومة، هذا هو الموضوع ديال السؤال ديالنا، وفي الشق الثاني من السؤال طبعاً مناسبة مجال هاذي كتكون مناسبة ديال الدول لتقديم المنجزات ديالها على المستوى البيئي والتحديات اللي وضعت على نفسها، كنعرفو أن جلالة الملك خلال الدورة 21 اللي كانت في فرنسا أعلن على أنه المغرب غادي يرفع من نسبة الطاقات المتجددة في الإنتاج الطاقوي للمغرب، عندكم، السيدة الوزيرة، اوحده عدد ديال البرامج وعندكم استراتيجية، بغينا نعرفو

في الشق الأول المتعلق بالتنظيم، كنتمنى أنه يكون فعلا واحد التنسيق ومجهود ديال جميع الأطراف المعنية بإنجاح هذه التظاهرة المهمة لبلادنا، وفي الجانب الثاني تكلمتوا على خارطة الطريق ديال المغرب بالنسبة لهاذ التظاهرة، عندنا تخوف من أن هاذ خارطة الطريق يكون فيها واحد شوية ديال المشاكل، وهنا بغيت نطرح على القطاع اللي كنسهرها عليه، السيدة الوزيرة، لأن عندكم واحد الآلية موضوعة رهن إشارتكم وهي واحد الصندوق خاص، الصندوق الوطني لحماية وتحسين البيئة، اللي فيه رصيد ديالو تقريبا حتى لحدود 2014 كان 700 مليون درهم، يعني 70 مليار ديال السنتم، دابا يمكن راه أكثر 800 أو 900 لأن سنويا الميزانية كتوضع فيه دعم لهاذ الصندوق باش تديروا بيه عدد ديال المشاريع.

عملتوا واحد العدد ديال الاتفاقيات مع جماعات محلية، مع الوزارات لإنجاح واحد المجموعة ديال البرامج اللي داخلة في الإستراتيجية ديالكم، ولكن فاش كنشوفو الإنجاز في هذا الصندوق كنفقاو في 2013 يالاه 13 مليون ديال درهم، في 2014، 27 مليون ديال درهم من 700 مليون ديال درهم، مع أن في 2012 كانت 160 مليون ديال درهم، إذن كين شي مشكل ما عرفناهش في استعمال هاذ الآلية اللي واضعها الدولة رهن إشارتكم باش تنجحوا المشاريع ديالكم، ولكن ما كيناش، إذن الالتزامات ديالكم المالية تجاه الشركاء ديالكم على المستوى الوطني ما قادرينش تلتزموا بيه باش تنجحوا المشاريع ديالكم، باش نبينوا صورة إيجابية لبلادنا في هاذ المؤتمر اللي غيكون في هاذ السنة سنة ديال الانتخابات، واللي غادي يكون فيها الأشغال كثيرة، وخاصنا مكنكونش شي نقطة سوداء فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا للسيد المستشار.

عندك الأرقام صحيحة، ولكن باش جبتها اللي.. اسمح لي نصح لك شي حويجات.

صحيح الصندوق الآن فيه 700 مليون ديال درهم وماشي 800 ولا 900، ولكن جاتنا 200 مليون ديال درهم من الجباية ديال البلاستيك، اللي ما كانش عندنا الحق باش نتصرفو فيها إلا من بعد سنة، هاذي.. إذن إلى ارجعنا للحسابات ديال 2013 وأواخر 2013 فاش رجعت أنا كنسهر على هاذ القطاع كانت عندنا واحد ما بين 300 و400 مليون ديال درهم. الآن أشنو وقع في هاذ السنيتين؟ في 2014 درنا الدراسات درنا الاتفاقيات، وأتأ كنعرفوا باش خاصك تدير الدراسة وتدير دفاتر تحملات

أشنو هي الأشياء اللي غيستفدها المغرب، اللي غتستفدها بلادنا من هاذ التظاهرة بهاذ المناسبة؟
إذن شقين، الشق الأول متعلق بالتنظيم، واش كايته إجراءات؟ واش كين تنسيق على المستوى الحكومي لإنجاح هاذ التظاهرة؟ والشق الثاني يتعلق بالمنجزات البيئية في بلادنا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارين،

السيد المستشار،

نعم قمة الأطراف 22 هو الحدث، الحدث التاريخي الدبلوماسي المناخي اللي غادي يعرف المغرب في 2016، إن شاء الله بحول الله. هاذ الحدث كنتظرو فيه 30 ألف زائر أو مشارك، 3000 ديال الصحفيين، 10 آلاف مشارك من المجتمع المدني.

إذن حدث اللي غادي يخلينا، كمغاربة، ماشي كوزارة البيئة، كمغاربة، كلنا ضروري علينا باش نشاركو باش نوجدو هاذ الحدث وباش نجحوه، لأن غادي يعطي إشعاع، أولا، كبير للمغرب غادي يعطي للمغرب الفرصة باش يبين المشاريع الكبرى ديالو، وتكلمتوا عليها، المشاريع الطاقية، المشاريع ديال التنمية المستدامة، لأن المغرب ولو أنان ما درناش بزاف، ولكن كين عندنا واحد الاستراتيجيات اللي باينة في جميع القطاعات، ماشي غير في البيئة الماء الفلاحة إلخ، اشتغلنا.. كانت ترسيم ديال قمة الأطراف 22 في ليا 2014، بحيث كان هذا العمل قننا به كوزارة البيئة، الآن نتوج هذا العمل تحت الريادة ديال صاحب الجلالة، نصره الله، اللي هو كيشرف عليه، اشتغلنا درنا خريطة طريق ديال التوحيد ديال قمة 22 والآن غادي نبدأو في خريطة الطريق المغربية اللي غادي نوجدوها كاملين، كؤوسات، برلمان، مستشارين، المجتمع المدني، القطاع العام، القطاع الخاص، كايته خارطة طريقة اللي غنستقبلو فيها 10.000 نسمة من هنا حتى ل قمة الأطراف و30 ألف نسمة في قمة الأطراف.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من أعضاء الفريق الاستقلالي، فليفضل أحدكم مشكورا.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب.

على بنية مائية جد محممة و 140 سد كبير بالإضافة إلى 12 سد تقريبا في طور الإنجاز.

كل هذه المنشآت مكنت البلاد من تأمين حاجياتها من الماء، سواء الماء الموجه للاستهلاك البشري أو الماء الموجه بالأساس إلى تنمية الفلاحة المسقية.

منطقة الجهة الشرقية حظيت بعناية لازمة فيما يخص البرمجة، إذ كانت إحدى أولى الأحواض المائية التي أخرجت المخطط المديرى لتبينة الموارد المائية، أنتج العديد من المشاريع منها بالأساس سد الحسن الثاني، سد مشرع حمادي، سد على واد زاء، سد أيضا صفيص، ثم سد محمد الخامس، التي كل هاذ المنشآت مكنت من تعميم تزويد المنطقة الشرقية بالماء الصالح للشرب وأيضا دور الحماية من الفيضانات، بالإضافة إلى تنمية الفلاحة المسقية.

هناك أيضا عدة سدود في طور الإنجاز، التي غتعرفها المنطقة، بالخصوص سد تاماينوت، سد صفيص وسد الركيزة التي عندو دور أيضا فيما يخص تنمية الفلاحة المسقية.

فما يخص السد على واد كراو، بالفعل كان هناك سد صغير التي هو سد أفسو التي كنعرفوه، السيد المستشار، والتي أصبح يعاني من ظاهرة التوحد، نحن الآن بصدد تجميع دراسات من أجل الحد من معالجة هاذ ظاهرة التوحد وأيضا تعليية هاذ السد حتى يقوم بالأدوار المنوطة بها.

في إطار أيضا تنزيل مضامين المخطط الوطني للماء، عدة سدود مبرمجة بالأساس في إقليم الدريوش سد عزيمان، ثم سد لقصوب أيضا وتعليية سد محمد الخامس. أظن هاذ المشاريع كلها سوف تؤمن حاجيات المنطقة من المياه لكافة الاستعمالات، وسوف أيضا تقوم بأدوارها فيما يخص الحد من ظاهرة التوحد، لأن منطقة تتعرف واحد ظاهرة التوحد بواحد الحدة قصوى، وأيضا المساهمة في الفلاحة، تنمية الفلاحة على صعيد حوض ملوية.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على هذا الجواب القيم، إلا أنه للتوضيح، نريد فقط هذه السدود التي ستنجز مستقبلا نريد منكم: هل أنها سوف تكون على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد؟

إذن نريد تحديد الظرفية الزمنية لإنجاز هذه السدود، ثم أيضا أريد أن أنوركم بهذه المنطقة التي نحن بصدد الكلام عنها أنها تتميز بخصوبة تربتها، هاذ الشيء معروف، تقدرؤنا بمنطقتي الميريا ومورسيا الإسبانيتين، التي كانتنا بالأمس لا شيء، ولكن بفضل جر ماء السقي للمنطقتين أصبحتا

وتوصل للمبلغ الي خاصك تخصص لكل مدينة مدينة أو كل مطرح ديال النفايات، لأن كنعصر على مطرح النفايات وعلى محطات ديال الفرز، كيخصك تدير الدراسات بات تدير (l'estimation) باش يكون عندك أشنو هي الكلفة. باش نوصلو لهاذ الشيء استغرقتنا 2014، أواخر 2014 عاد توتقوا الاتفاقيات مع جميع الشركاء، الآن الاتفاقيات كلها عند الأمر بالصرف التي هو وزير الطاقة والمعادن، التي غادي يوتقهوم وغادي نبدأو في الأشغال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نتقل إلى السؤال الموجهة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء، حول بناء سد بالجهة الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا يختلف اثنان في كون بلادنا حققت إنجازات هامة ومهمة جدا في مجال تدير الموارد المائية، وذلك بفضل سياسة السدود المتبعة منذ القرن الماضي، جعلت من بلادنا المغرب مرجعا، بل ومثالا يحتذى به على الصعيد القاري والجهوي، لكن رغم كل هذه الإنجازات المهمة ورغم كل هذه الجهود المبذولة في هذا المجال الحيوي، فما زالت الجهة الشرقية في أمس الحاجة إلى بناء سد، وخاصة بسهل كرواو الكبير المتمركز بإقليم الدريوش، قد يمكن ساكنة المنطقة بل والجهة ككل من تنمية مواردها المائية.

سؤالا السيدة الوزيرة: ما هي إستراتيجيتكم ومآل إحداث سد بهذه المنطقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن

والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أولا تنبغي نشكرك على هاذ السؤال.

بالفعل بلادنا انخرطت في مسلسل التحكم وتعبئة الموارد المائية بالخصوص عن طريق المنشآت المائية الكبرى، السدود، بحيث كنتوفرو

حد التشبع، واحد النوع ديال (la saturation)، عاد كنبرمجو سد باتفاق مع جميع الأطراف. اللي أساسي هو أنه نخرجو منشأة مائية تكون متفق عليها مع الفرقاء اللي غيدبروها واللي غيستغلوها، أعني بالأساس قطاع الماء الصالح للشرب والقطاع الفلاحي بالأساس، ما يمكن ليش نبني سد ونخليه ينتظر ريثما أن كل الجهات الأخرى أو الشركاء الآخرين عاد بينبوا المنشآت الملحقة بهاذ السدود.

على أي، هناك مخطط يحدد آفاق الآجال الزمنية لكل مشروع مشروع، ثم أيضا هناك المالية العمومية، هل تتحمل هاذ المنشآت؟ لأنها مشاريع مكلفة وتتطلب إمكانات مالية ضخمة.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

غير بغيت نذكر المجلس أن مباشرة بعد هذه الجلسة راه كاين جلسة تشريعية.

ورفعت الجلسة.

المزودتين الرئيسيتين للسوق الأوروبي. إذن فبغينا أيضا نجعلو من هاذ المنطقة ديال كروا نموذج لهاذ المناطق الإسبانية بحكم الجوار ديالها، بحكم أنها مجاورة تماما لهذه المناطق. ثم أيضا أريد أن أقول لك، السيدة الوزيرة، أنه بإحداث وبناء سد بالمنطقة فسوف نكون حصلنا على توفير التغذية ثم أيضا نكون قد خلقنا مناصب للشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة

بالماء:

فيما يتعلق بآجال إنجاز هاذ المشاريع، أولا، تخضع لمنطق التخطيط القبلي، هناك مخطط يحدد الآجال الزمنية لكل مشروع مشروع عندما تستنفذ جميع المنشآت الموجودة حاليا في منطقة معينة دورها وتصل إلى